



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

عنوان المذكرة:

واقع الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي

من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

تحت إشراف:

غياذ كريمة

إعداد الطالبتين:

• بوطحرة هيبه

• لعور فطيمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شيلي الهام	أستاذة محاضرة - أ -	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
غياذ كريمة	أستاذة محاضرة - أ -	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
طويل ياسمينه	أستاذة محاضرة - ب -	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكر والعرفان:

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك ومجدك على ما
أنعمت علينا من نعم لا تحصى...منها توفيقك لإنجاز هذا العمل
المتواضع.

نتقدم بالشكر والتقدير وكل الإمتنان للأستاذة المشرفة "غياة كريمة"
حفظها الله، لإشرافها على هذا العمل، وعلى توجيهاتها الصائبة
ونصائحها القيمة وقبل كل هذا شكرا على تعاملها ونصحها الطيب،
شكرا على إستقبالها لنا كل مرة بإبتسامة والإجابة عن كل تساؤلاتنا
وإستفساراتنا بصدر رحب، كان لك كل الفضل في إخراج هذه الدراسة
المتواضعة إلى حيز الوجود.

أخيرا، نقدم خالص الشكر والتقدير لكل أستاذ (ة) كان له (لها) الفضل
في تكويننا ومرافقتنا خلال مراحل الدراسة : اليسانس، الماستر بكلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وأخص بالذكر، أستاذة
مربع، أستاذة شيلي، أستاذة بوطبخ، الأستاذة طويل، الأستاذة
بوصبع،الأستاذ زرزار، الأستاذ بلاسكة، .

كما نتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد بمجهود
كبير أو صغير ولو بالكلمة الطيبة.

والله ولي التوفيق

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...وها أنا أختتم بحث تخرجي بكل
همة ونشاط، وقبل أن أمضي أهدي تخرجي هذا وثمرة جهدي وإجتهادي وفرحتي التي
إنتظرتها طوال حياتي، إلى عزتي وفخري، إلى قدوتي إلى من تربيت على يديه ومن
علمني القيم والمبادئ والأخلاق إلى من لا ينفصل إسمي عن إسمه أبدا إني "أبي
الغالي" محمد حفظه الله وأدامه تاج على رؤوسنا دائما وأبدا، إلى الصدر الدافئ الحنون
إلى من تذكرني بالدعاء في ليلها ونهارها إلى من لا أجد لها كلمات تعبر عنها أو
توفيها حقها إلى "أمي الغالية" سامية بوزارة أطل الله لنا في بعمرها وكتب الله لها دوام
الصحة والعافية

إلى كل إخوتي الأعزاء ياسر، نعمة، رائد حفظهم الله ورعاهم
إلى ذلك الرجل الذي ساندني منذ أن دخلت بيته، إلى زوجي وأعز ما أملك فأنت
المشجع والداعم الأول بدونك لما حققت هذا النجاح وإجتزت هذه الخطوات الصعبة،
أدامك الله لي دخرا ورفع قدرك يا سندي "محمد صديق قريشي"
إلى عائلتي الجديدة التي إستقبلتني بينها بكل حب وحنان، إلى حماتي الغالية التي
أعجز عن التعبير لها عن إمتناني وشكري لدعواتها الصادقة وتمنياتها الخالقة لي
بالنجاح والتوفيق...إلى حماتي الغالي، إلى إخوتي الجدد سارة، رحمة، ومروة الجميلة،
إلى راضية أقدم كل شكري وحبتي وإمتناني لهم على دعمهم الدائم
كما لا يفوتني أن أهدي عملي هذا إلى صديقتي وفاء، نسيمة، فادية، هالة وإلى التي
أحمد الله الذي جمع بيننا في هذا الفصل أختي وصديقتي وغاليتي كريمة لعور التي
كانت لي نعم الزميلة وأجمل ما حصل معي في هذا العام الدراسي.
إلى كل أهلي وأقاربي وكل من يعرف "هبة" أهدي لكم هذا العمل المتواضع

هبة

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

والعمل ومن وفى أما بعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد والعمل المتواضع إلى من وصى الرحمان
ببرهما والإحسان إليهما فقال "وبالوالدين إحسانا"، إلى رمز العطاء
والمحبة إلى والديا الكريمين أسأل الله أن يحفظهما ويبارك فيهما
إلى من وجودهم يؤنسني ورفقتهم تريحني والذين كانوا ولا زالوا
سندا وعونا في حياتي العلمية والعملية إخوتي وأخواتي،
زوجاتهم، أزواجهم، أولادهم وأخص بالذكر حمزة ونوران إلى كل
أهلي وأحبابي

إلى زميلتي وصديقتي الخلوة التي قاسمتني هذا العمل "هبة"
حفظها الله ورعاها

إلى جميع زملائي وزميلاتي لمدرسة الأطفال المعوقين سمعيا
للقل، وكل من جمعتني بهم أواصر الحب في الله
إلى كل من علمني حرفا وسعى ودفعني إلى الأمام أساتذتي الكرام
أسأل الله العلي العظيم أن توفقنا ويوفقكم لما يحب ويرضى

فطيمة

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعرف على مظاهره في الجانب التعليمي والإداري والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والتعرف على الإجراءات المتخذة للحد منه.

وتم في هذه الدراسة إختيار عينة عددها ستون (60) مفردة بطريقة العينة العشوائية في مجتمع مكون من مئة وسبعة وعشرون (127) أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإعتماد على الإستمارة كأداة لجمع البيانات، أما المعالجة الإحصائية فتمت عن طريق برنامج SPSS .

وأهم النتائج التي توصلنا إليها وجود إنتشار واسع لظاهرة الفساد المالي والإداري حيث يجب التصدي لها من خلال الدور الفعال الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي في التقليل من حدتها وذلك بتنفيذ مبدأ الشفافية والنزاهة وتعزيز أخلاقيات المهنة والتدقيق والدور الذي تلعبه أجهزة الرقابة في مكافحة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد المالي والإداري، مؤسسات التعليم العالي.

Abstract:

The study aims to know the reality of financial and administrative corruption in Algerian higher education institutions from the point of view of the professors of the College of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences by identifying its manifestations in the educational and administrative aspect, scientific research and community service, and to identify the measures taken to reduce it. In this study, a sample of sixty (60) singles were chosen by the random sample in a society consisting of a hundred and twenty seven (127) professors at the Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of August 20, 1955 in Skikda, and the descriptive analytical approach was used in this study by relying on the form as a tool To collect data, as for statistical processing, it was done through the SPSS program. The most important results that we have reached are a wide spread of the phenomenon of financial and administrative corruption, as it must be addressed through the effective role that higher education institutions play in reducing their severity by activating the principle of transparency and integrity and enhancing the ethics of the profession, scrutiny and the role that control agencies play in combating this phenomenon.

Key words

Corruption, Financial and administrative corruption, Higher éducation institution.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	–
الشكر والعرفان	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الملاحق	–
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الأسس النظرية للفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي	5–38
تمهيد	5
المبحث الأول: عموميات حول الفساد المالي والإداري	6–24
المطلب الأول: مدخل إلى الفساد المالي والإداري	6
الفرع الأول: مفهوم الفساد المالي والإداري	6
أولاً: تعريف الفساد المالي والإداري	6
ثانياً: خصائص الفساد المالي والإداري	7
الفرع الثاني: البعد التاريخي للفساد المالي والإداري	8
المطلب الثاني: مسببات وأنواع الفساد المالي والإداري	10
الفرع الأول: مسببات الفساد المالي والإداري	10
الفرع الثاني: أنواع الفساد المالي والإداري	10
المطلب الثالث: مظاهر الفساد المالي والإداري	11
المطلب الرابع: آثار وإجراءات محاربة الفساد المالي والغداري	14
الفرع الأول: آثار الفساد المالي والإداري	14
الفرع الثاني: إجراءات محاربة الفساد المالي والإداري	20
المبحث الثاني: مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والجهود المبذولة للحد منها	25–32
المطلب الأول: أشكال الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي	25
المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي	27
المطلب الثالث: دور مؤسسات التعليم العالي في مكافحة الفساد	30

30	الفرع الأول: الهدف من الدور الرقابي لمؤسسات التعليم العالي في مكافحة الفساد
31	الفرع الثاني: محددات قدرة التعليم العالي على أداء أدواره في مكافحة الفساد
32	الفرع الثالث: الجهود الأكاديمية الضرورية المتخذة للوقاية من الفساد المالي والإداري
37-32	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
33	المطلب الأول: الدراسات العربية
36	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
37	المطلب الثالث: القيمة المضافة
38	خلاصة الفصل
65-40	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
40	تمهيد
47-41	المبحث الأول: طريقة الدراسة والأدوات المستخدمة
41	المطلب الأول: عموميات حول مؤسسات التعليم العالي
41	الفرع الأول: مفهوم مؤسسات التعليم العالي
41	أولاً: تعريف مؤسسات التعليم العالي
42	ثانياً: أنواع مؤسسات التعليم العالي
43	الفرع الثاني: مكونات ووظائف مؤسسات التعليم العالي
43	أولاً: مكونات مؤسسات التعليم العالي
44	ثانياً: وظائف مؤسسات التعليم العالي
44	الفرع الثالث: أهداف وتحديات مؤسسات التعليم العالي
44	أولاً: أهداف مؤسسات التعليم العالي
45	ثانياً: تحديات مؤسسات التعليم العالي
46	المطلب الثاني: مجتمع ومتغيرات الدراسة
46	المطلب الثالث: طرق جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة
64-48	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
48	المطلب الأول: ثبات أداة الدراسة
56	المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة
62	المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة
65	خلاصة الفصل
68-67	الخاتمة
72-70	قائمة المراجع
77-74	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حجم شبكة المؤسسات الجامعية لسنة 2022	42
02	معامل ألفا كرونباخ لكل محور	48
03	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري	49
04	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بجانب البحث العلمي	50
05	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بخدمة المجتمع	51
06	قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والإداري	52
07	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	53
08	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	53
09	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	54
10	توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الأكاديمية	54
11	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	55
12	الوسط الحسابي لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري	56
13	الوسط الحسابي لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بجانب البحث العلمي	57-58
14	الوسط الحسابي لعبارات مظاهر للفساد المالي والإداري المتعلق بخدمة المجتمع	58-59
15	الوسط الحسابي لعبارات الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والاداري	60-61
16	اختبار T ومستوى المعنوية لقياس مدى انتشار مظاهر الفساد المالي والاداري بمؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالجانب التعليمي والاداري من وجهة نظر الفئة المستجوبة من الأساتذة	62

17	اختبار T ومستوى المعنوية لقياس ملامح ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والمرتبطة بجانب البحث العلمي، من وجهة نظر أساتذة الكلية.	62
18	اختبار T ومستوى المعنوية لقياس مظاهر الفساد المالي والإداري انتشارا في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بخدمة المجتمع، حسب آراء أساتذة الكلية	63
19	اختبار T ومستوى المعنوية لقياس مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تحد مؤسسات التعليم العالي من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، من وجهة نظر الأساتذة	63
20	اختبار T ومستوى المعنوية لقياس مدى انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي رغم وجود محاولات للحد منها، من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	64

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبيان الدراسة	77-74

المقدمة

مقدمة:

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفساد من أكثر الظواهر المنتشرة في المجتمعات البشرية والملازمة للسلوك الإنساني على مر التاريخ فرغم إختلاف وتطور أنماط حياة البشر غير أنها لا تزال منتشرة بشكل كبير وعلى مستويات ومجالات متعددة.

يعتبر الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد الإنسانية في جوانبها المادية والأخلاقية، حتى قال البعض أنها أخطر من الحروب التقليدية.

من جملة ما يميز هذه الظاهرة صعوبة قياسها بشكل مباشر ودقيق وذلك بسبب طبيعة ممارستها غير القانونية وتعدد صورها وأشكالها مما قد يصعب تحديدها بشكل دقيق.

تشهد خطورة الفساد المالي والإداري إذا تعلق الأمر بمؤسسات التعليم العالي بإعتبارها الوافد الأساسي لسوق العمل من خلال الخريجين، لذلك تواجه تحديات كبيرة للتصدي لهذه الظاهرة داخل المؤسسات أو خارجها ويكون ذلك عن طريق إعادة النظر في المناهج وتضمينها بين أخلاقيات المهنة وبرامج مكافحة الفساد المالي والإداري وتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في المظاهر السلبية لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي بإعتبارها أهم المؤسسات الحكومية المعنية مباشرة بدفع عجلة التنمية والتقدم في المجتمع، بالإضافة إلى مجموعة الإجراءات التي تتخذها هذه المؤسسات لمكافحة هذه الظاهرة.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى إنتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-؟

ويقودنا هذا السؤال إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري، من وجهة نظر الفئة المستجوبة من الأساتذة ؟
2. هل لظاهرة الفساد المالي والإداري ملامح في مؤسسات التعليم العالي والمرتبطة بجانب البحث العلمي، من وجهة نظر أساتذة الكلية ؟
3. إلى أي مدى تنتشر مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بخدمة المجتمع، حسب آراء أساتذة الكلية ؟
4. هل تتبع مؤسسات التعليم العالي مجموعة الإجراءات التي من شأنها الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، من وجهة نظر الأساتذة؟

فرضيات الدراسة:

سنقوم بدراستنا هذه من أجل التأكد من مدى صحة الفرضيات المطروحة التالية:

الفرضية الرئيسية:

تنتشر ظاهرة الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي رغم وجود محاولات للحد منها، من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 -سكيدة-. وذلك بناء على الفرضيات الفرعية التالية.

الفرضيات الفرعية:

1. تنتشر مظاهر الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري، من وجهة نظر الفئة المستجوبة من الأساتذة .
2. توجد ملامح ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والمرتبطة بجانب البحث العلمي، من وجهة نظر أساتذة الكلية .
3. تسجل مظاهر الفساد المالي والإداري انتشارا في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بخدمة المجتمع، حسب آراء أساتذة الكلية .
4. تتبع مؤسسات التعليم العالي مجموعة الإجراءات التي من شأنها الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، من وجهة نظر الأساتذة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراستنا فيما يلي:

- أنها من الدراسات الحديثة التي تتناول موضوع بالغ الأهمية يهدد عملية التنمية ويعطل برامجها ومشروعاتها، خاصة إذا تعلق الأمر بمؤسسات التعليم العالي .
- الوقوف على ظاهرة الفساد المالي والإداري وأبعاده في تدمير المجتمعات.
- المساهمة في إيجاد الحلول لمكافحة ظاهرة الفساد والحد من انتشارها لتحقيق النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الفساد المالي والإداري وأنواعه.
- الكشف على مظاهره وصوره في مؤسسات التعليم العالي وإجراءات مكافحته.
- تبيان الآثار الناجمة عن إنتشار الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بمايلي:

- الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2021 -2022.

مقدمة:.....

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

- **الحدود البشرية:** تقتصر هذه الدراسة على معرفة وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

- **الحدود الموضوعية:** تناولت هذه الدراسة مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والجهود المبذولة للحد منها.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يمكن من وصف الظاهرة ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة ومن ثم يساعد على إستخلاص النتائج وتقييمها، مستعينين بالأساليب الإحصائية المساعدة في تحليل مستوى انتشار الظاهرة.

صعوبات الدراسة:

يمكن ذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث في ما يلي:

- صعوبة قياس الظاهرة لعدم وجود نماذج أو أبعاد ثابتة تساعدنا في حصرها.
- صعوبة استرجاع الاستبيانات.
- قلة أو بالأحرى ندره الدراسات التي تناولت الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر.

هيكلية الدراسة:

قصد الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم المذكرة إلى فصلين:

الفصل الأول تعرضنا فيه إلى التعريف بمختلف أبجديات الموضوع، وتقديم أهم التعاريف والآراء عن الموضوع. وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

يخصص المبحث الأول إلى التعريف بمفهوم الفساد المالي والإداري، أما المبحث الثاني فقد عرضنا فيه مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي، أما المبحث الثالث فقد قدمت فيه أهم الدراسات السابقة عن الموضوع.

بينما الفصل الثاني فيخص الجانب التطبيقي للدراسة حيث قسم إلى مبحثين:

في المبحث الأول تناولنا طريقة البحث والأدوات المستعملة أما المبحث الثاني خصص للتحليل والنتائج التي خلص إليها هذا البحث.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم
العالي

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

المبحث الأول: عموميات حول الفساد المالي والإداري

يعد الفساد أهم عوائق التقدم والتنمية عبر العصور، حيث كانت أساليبه تتطور طرديا مع التقدم الحضاري للأمم باختلاف أنواعه إن كان مالي أو إداري لذلك عمد المتخصصون في النظام الإداري على بيان حقيقته وتصويره ليتمكنوا من وضع الوسائل المناسبة لعلاجها، وبناءا على هذا يأتي هذا المبحث في الحديث عن هذا الأمر في أربعة مطالب:

المطلب الأول: مدخل إلى الفساد المالي والإداري

المطلب الثاني: مسببات وأنواع الفساد المالي والإداري

المطلب الثالث: مظاهر الفساد المالي والإداري

المطلب الرابع: آثار وإجراءات محاربة الفساد المالي والإداري

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

المبحث الأول: عموميات حول الفساد المالي والإداري

المطلب الأول: مدخل إلى الفساد المالي والإداري

الفرع الأول: مفهوم الفساد المالي والإداري

أولاً: تعريف الفساد المالي والإداري

1- تعريف الفساد

- لغة: الفساد لغة، من فسد، فسد الشيء، (يفسد) بضم السين (فسادا) فهو (فاسد)، و (فسد) بضم السين أيضاً فهو (فسيد)، و (أفسده ففسد) والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته، والفساد في معاجم اللغة هم من (فسد) ضد (المصلح) والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل وأضمحل، ويأتي التعبير عن معاني عدة بحسب موقعه.⁽¹⁾

- اصطلاحاً: جاء في كتاب الفساد الاقتصادي: أن الفساد هو: الانحراف عن الطريق المستقيم بما يتنافى مع الديانات السماوية ومبادئ الأخلاق السوية.

كما عرفتھا الأمم المتحدة على أنه: القيام بالأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة إستغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الأعقال توقعاً لمزية أو سعياً للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته، أم لصالح شخص آخر.⁽²⁾

كما عرف على أن الفساد صفة كامنة بالذات البشرية، تنخر في صفة المجتمع، وهو لا ينشأ إلا بظروف خاصة يمر بها المجتمع ويبقى سارياً في حالة التهاون بإتخاذ القرانين الرادعة بحق المفسدين، وكذلك يبرز وجود الفساد في حالة تسبب الرقابة الإدارية وعدم متابعة وتطبيق أحكام القانون الإداري بما يتعلق بالموظف العام وأحكامه.⁽³⁾

(1) حمزة خضر الطائي، مازن ليلو راضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2015، ص 17-18.

(2) محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، سنة 2012، ص 10-11.

(3) سمير الثوكبي، المعجم الإداري، دار أسامة المشرق الثقافي، عمان، الأردن، سنة 2010، ص 229.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

وفيما يلي نتطرق لتعريف الفساد المالي والإداري:⁽¹⁾

2- تعريف الفساد الإداري:

عرف الفساد الإداري على أنه: "الإنحراف الأخلاقي على المستوى الإداري لكبار المسؤولين والموظفين العموميين عن طريق الرشوة والاختلاس والإحتيال والتزوير وبيع أموال الدولة بأسعار منخفضة للأفراد المهتمين بذلك".

كما يعرفه الباحثون على أنه "سلوك غير طبيعي يحدث عندما يحاول شخص ما تحقيق مصالحه الشخصية على حساب المصلحة العامة عن طريق إستغلال المنصب الذي هو فيه".

3- تعريف الفساد المالي:

يعرف الفساد المالي بأنه: "إساءة إستخدام النفوذ العام لجني الأرباح والكسب أو التأثير على حساب الغير أو على حساب القوانين والأنظمة والتعليمات".

كما عرفه الباحثون بأنه: "مجموعة من الإنحرافات المالية المخالفة للقواعد المالية والأحكام مثل إختلاس الأموال العامة وكذلك المتاجرة من خلال الوظيفة وهي واحدة من الجرائم الاقتصادية المعاصر".

ثانيا: خصائص الفساد المالي والإداري:

يتميز الفساد المالي والإداري بمجموعة من الخصائص نذكرها في مايلي:⁽²⁾

- **السرية:** تتصف أعمال الفساد الإداري والمالي بالسرية بشكل عام، وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو الإثنين معا.

إذ تتباين الوسائل والأساليب التي يستتر الفساد المالي والإداري بها تبعا للجهة التي تمارسه، فاليقادات غالبا ما تستتر فسادها باسم المصلحة العامة وتعلنه بإعتبارات أمنية، والتظاهر بأنها تنفذ توجهات عليها يتعذر الكشف عنها. وإنما غايتها التزوير والتدليس والتغريب وإنتهاز الفرص والظروف الإستثنائية لتمير فسادها بعيدا عن أنظار العاملين الصالحين، وعند محاولة الكشف عن حالات الفساد فإنه لا يتم عادة إلا إذا كشف عن جزء عن الحقيقة التي يجب تعلمها أو معرفتها، ولكي تطمس معالمها وتستبعد عناصرها فإن جدلا وإختلافا يثار حولها وقد ينتمي الأمر إلى إتهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليهم أو يتظاهر الجناة بالدفاع عنهم وتبرئة ساحتهم.

- **إشتراك أكثر من طرف في الفساد:** قد يقع الفساد المالي والإداري من شخص واحد، ولكن عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص وذلك بسبب العلاقات التبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف العملية، إذ أن الفساد تعبير عن إتفاق إرادة صانع القرار والمؤثر بتكيفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولا وأخيرا.

(1) Murtadha mohammed, ezzaddin hussaini, **reducing financial and administrative corruption through the ingredients of the internal control system**, research journal of finance and accounting, vol 10, no 16, 2019, p (60).

(2) محمود محمد المعايرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2011، ص 101-103.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

إن ممارسة الفساد تتم غالبا عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيس في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف أحدهما الآخر أو دون أن يتقابلا وجها لوجه، ومع تقادم الزمن يصبح للفساد الإداري وكلاء محترفون يتوزعون على المناطق الجغرافية والقطاعات الإدارية، ليخدم بعضها البعض بالطرق المباشرة أو من خلال الوسطاء.

ثالثا: سرعة الإنتشار: يتميز الفساد بخاصية سرعة الإنتشار وخاصة عندما يكون الفساد ناتجا عن المسؤولين، فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير على خطاهم طوعا أو كرها، كما أن خاصية إنتشار الفساد لا يقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة، بل أن الفساد قابل للإنتقال من دولة إلى أخرى خصوصا في ظل العولمة والسوق المفتوحة، فلم تعد جرائم الفساد الإداري قاصرة من الشأن المحلي وإنما أصبحت من الجرائم عبر الوطنية.

● **التخلف الإداري:** يترافق الفساد الإداري والمالي أحيانا كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء إستغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري وغيرها من المشاكل الإدارية مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في النظام أو الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز على العمل الجاد وخدمتهم من أدى العناصر الفاسدة خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار في الجهاز الإداري مما يؤثر ذلك على مصلحة المجتمع بأكمله.

الفرع الثاني: البعد التاريخي للفساد المالي والإداري

"أعلم بأن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها إنتهائها من أيديهم وإذا ذهب آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقضت أيديهم من السعي في ذلك، وعلى قدر الإعتداء ونسبته يكون إنقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب". (ابن خلدون القرن الرابع عشر الميلادي).⁽¹⁾

إن الفساد كافة تنخر جد المجتمع والدولة والتي تعاني منها البشرية لم تظهر هكذا طفرة واحدة وإنما مرت بتطورات عديدة وعرفت منذ القدم وإذا تمعنا في مختلف الوثائق والمصادر التاريخية نجد ما يلقي الضوء على بعض صور الفساد والتي كانت منتشرة في الحضارات القديمة إذ تشير الأبحاث إلى عثور فريق هولندي من علماء الآثار تحوي قائمة موظفين فاسدين معروفين في الحكومة في موقع بسوريا يعود تاريخها إلى 3500 سنة مضت ومن أهم الحضارات التي عرفت في هذه الفترة نجد حضارة بلاد الوافدين التي تدل الشواهد أنها أول الحضارات في العالم التي عرفت الفساد ومظاهره، كما أن الوثائق التي تعود تاريخها إلى 3000 قبل الميلاد تبين أن المحكمة آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد (إستغلال النفوذ، قبول الرشوة...)، وكانت قرارات الحكم في هذه الجرائم تصل إلى الإعدام، نجد كذلك حضارة بلاد النيل والتي عرفت إنتشار الفساد بمختلف صوره ومن مظاهره التواطؤ الذي كان قائما بين حراس المقابر الفرعونية لصوص المقابر لسرقة ما بها من قطع وحلي ذهبية كما إنتشرت ظاهرة الإهمال في العمل والتسيب والرشوة، كذلك وجد الفساد في المدن اليونانية الموقع الذي يقتات منه لهذا عمد الكثير من

(1) لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، إربد، الأردن، سنة 2009، ص 17.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

الحكماء والفلاسفة اليونانيين لتشخيص هذه الآفة ومكافحتها من بينهم (سولون)، حيث وضع قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري، وسعى إلى إدخال المثل العليا للمواطنة الاجتماعية في بلاد مزقتها نزاعات الأغنياء والفقراء وبعده جاء أفلاطون في كتابه (الجمهورية) لظاهرة الفساد من خلال مناقشته لمشكلة العدالة الفردية والجماعية حيث أشار إلى اللجوء إلى العدالة يستبعد المنفعة أو المصلحة والتي هي أساس ظهور الفساد كذلك تأثرت الإمبراطورية الرومانية كغيرها من الدول والنظم بالفساد وخاصة النظام الإداري فرغم أن الرومان أخذوا بفكرة المركزية واللامركزية ونظام توظيف والحكم المحلي إلا أن الفساد إستشرى في هذا النظام وكمثال على ذلك التعيين في الوظائف العليا كان يتم عن طريق الوراثة أو شراء الوظيفة من الغير كما تشقة ظاهرة المحسوبية والوساطة بشكل كبير أما فيما يخص الفساد في العصور الوسطى فقد إتسع نطاقه بجميع صوره ومظاهره وصار يشمل بالإضافة إلى نظام الحكم والإدارة العامة، المؤسسة الدينية، وقد سدى في هذه الفترة نظاما هما النظام الإقطاعي والذي تميز بالتهب وإنتشار الفوضى وكان الموظف يحتفظ بوظيفته على أساس أنه صاحب حق إقطاعي فيها مادام يؤدي إلتزاماته إتجاه الملك، سيطرت رجال الكنيسة في هذه الحقبة عن مقاليد الحكم وتدخلهم في شؤون السياسة أدى إلى تفشي الفساد الديني أما بالنسبة للحضارات والديانات السماوية عرفت الفساد وحاولت مكافحته والحد منه على الأقل بكل ما أوتيت من قوة، حيث نجد في القرآن الكريم إشارات لظاهرة الفساد بكل أبعادها، فالنظام الإسلامي رسخ الأسس والقواعد السليمة التي تقوم عليها سلطة الحكم في الدول الإسلامية ومن أهم المبادئ التي أكد عليها الإسلام الإلتزام بالشورى وبالعدل وبالطاعة للحاكم ونصرته ومنها تنتقل إلى العصر الحديث إذ أن صاحب الفساد النهضة الصناعية التي عرفت أوربا في القرن 18، حيث كانت الرشوة ومظاهر الفساد الأخرى منتشرة في كل مكان وقبل ذلك في إنجلترا إنتشرت ظاهرة إبتزاز الأموال في الوظائف الرسمية كما تفشي في الدوائر الحكومية في إيطاليا في عصر النهضة وكانت سمعة المحاكم سيئة لكثرة مافياها من صور للفساد وخاصة الرشوة أما في فرنسا فقد إنتشر الفساد بصورة كبيرة وخاصة المرحلة التي سبقت الثورة الفرنسية وفي الوم.أ كذلك إنتشر الفساد بكثرة وصاحب عمليات النمو والتطور والنهضة التي شهدتها الدولة في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية.⁽¹⁾

(1) فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة والفساد، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، قسم إدارة الأعمال في الرياضة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2020، ص 4-5-6.

(2) Souad Ali omer burak, abdalla mohamed almabrouk alglandousi, **administrative @financial corruption in developing countries (case of study)**, p 40-41.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

المطلب الثاني: مسببات وأنواع الفساد المالي والإداري

الفرع الأول: أسباب الفساد المالي والإداري

هنالك العديد من التصنيفات والآراء التي تبين الأسباب الحقيقية للفساد لكننا إرتأينا أن نأخذ بهذا التصنيف لشموليته وتقسيمه الواضح والسلس.⁽¹⁾

1- **الأسباب السياسية:** يعتقد مؤيد التفسير السياسي لظاهرة الفساد أن محدودية تأثير القنوات الرسمية على قرارات الهيئات الإدارية الحكومية تؤدي إلى ضعف العلاقة بين هذه الأجهزة والجمهور وحماية المفسدين والتساهل في المسائلة وبغياب الأنظمة الرقابية تظهر حالات الفساد الإداري.

2- **الأسباب الهيكلية:** يؤكد مؤيد التفسير الهيكلي أن أسباب الفساد الإداري هي فقط نتيجة لوجود الهياكل القديمة الجاهزة التي لا تتناسب ولا تتوازن مع القيم وتطلعات الأفراد، فإن هذا من شأنه أن يخلق حالة من عدم التوافق بين الجهاز الإداري وأولئك الأفراد.

3- **الأسباب الاقتصادية:** إن الفساد ليس فقط نتيجة للتوزيع الغير عادل للثروة في المجتمع، ولكن أيضا نتيجة لعيش الفقراء الظروف التي توفرها البيئة الاقتصادية للعمال الناتجة عن إنعدام العدالة في منح المرتبات والأجور، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ظهور كثير من الثراء الطبقي مقارنة بغيرها الفئات المحرومة في المجتمع، كل ذلك يؤدي إلى ظهور سلوك منحرف وفساد في الدولة.

4- **الأسباب الإدارية:** تعود أسباب الفساد الإداري إلى نتيجة البيئة الإدارية فكما كانت تتميز بدرجة عالية من الوعي والثقافة تزداد المناعة ومنع مظاهر الفساد الإداري والعكس كلما كانت البيئة الإدارية تتميز بضعف الوعي الثقافي كلما أدى إلى ظهور حالات الفساد الإداري والمتمثلة بضعف القيادة الإدارية وإنعدام النزاهة وسوء إختيار العمال وسوء سلطات التوزيع.

مما سبق يمكن القول أن أسباب ظاهرة الفساد الإداري هي كثيرة ومتنوعة حسب طبيعة الفرد والمنظمة والبيئة والمجتمع وبالتالي فإن تأثيرها يختلف ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى نتيجة المتغيرات البيئية الخاصة بذلك المجتمع.

الفرع الثاني: أنواع الفساد المالي والإداري

ينقسم الفساد إلى نوعين:⁽²⁾ **الفساد من حيث الحجم:** الذي ينقسم بدوره إلى قسمين:

أ- **صغير الحجم:** ويظهر في المستويات الإدارية الدنيا.

ب- **كبير الحجم:** يكون من قبل كبار المسؤولين لتحقيق المصالح المادية والاجتماعية وهو أكثرهم خطورة لأنه يكلف الدولة خسائر هائلة.

⁽¹⁾ Souad Ali omer burak, abdalla mohamed almabrouk alglandousi, **administrative @financial corruption in developing countries (case of study)**, p 40-41.

⁽²⁾ Aqila kahtan bahia, **Financial and Administrative corruption and its impact on the iraqi economy**, international journal of research in managment & business studies, vol 6, issue 3, july-sept 2019, p 96.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

1- من حيث الانتشار: ينقسم إلى:

أ- **الفساد المحلي:** ينتشر هذا النوع من الفساد داخل المؤسسات الإدارية في نفس البلد داخل المناصب الهيكلية للمؤسسة.

ب- **الفساد الدولي:** يأخذ هذا النوع من الفساد مساحة واسعة حيث يعبر حدود البلد ليشمل العديد من البلدان، كما هو الحال في الشركات المتعددة الجنسيات، والعولمة، والإقتصاد الحر، وقد تمتد إلى ما وراء البلدان إلى القارات.

المطلب الثالث: مظاهر الفساد المالي والإداري

بصفة عامة و بناءا على النصوص القانونية النافذة في بلادنا.يمكننا تحديد اهم مظاهر الفساد الشائعة و هي كمايلي:(1)

أولاً: الرشوة: تعد الرشوة من أخطر الجرائم المفسدة للإدارة الحكومية، إذ تؤدي الى اختلال ميزان العدل بين المواطنين واثراء الموظف العام دون سبب مشروع على حساب الأفراد الذين يحتاجون الى الخدمات العامة ويستحقونها دون مقابل، والرشوة ليست ظاهرة عابرة أو عرضية، بل هي من الظواهر ذات التأثير المباشر على الناحية الاقتصادية ذات نتائج مؤذية يتحملها المجتمع الذي هو ضحية هذا السلوك المنحرف حيث يتطلب هذا التصرف كلفة اضافية من جرائها فضلا عن تكاليف تبادل السلعة والخدمة على نحو يؤدي الى تخصيص الموارد وتدهور فضيع في الكفاءة الانتاجية والتسويقية.

الرشوة في اللغة: تأتي من الرشا، وهو الحبل الذي يربط في الدلو لكي يستعان به في اخراج الماء من البئر، والرشوة ما يعطى لقضاء مصلحة أو ما يعطى لاحقاق باطل أو ابطال حق، وجمعها رشا.

الرشوة في الاصطلاح تعني: "عرض أو قبول أي هدية أو قرض أو بدل أو مكافأة، أو أي ميزات أخرى من أي شخص، كحافز للقيام بعمل غير شريف وغير قانوني أو خيانة الأمانة للمؤسسة التي يعمل فيها".

كما تعرف أنها: "اتفاق بين شخصين يعرض أحدهما على الآخر جعلاً أو فائدة ما فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته أو مأموريته"، فالرشوة

عبارة عن اتفاق بين المرتشي والراشي على قيام الأول بالتدخل لإصدار قرار أو عمل إداري أو الامتناع عن القيام بالعمل مقابل عطية يقدمها له هذا الأخير، وهي اتفاق بين شخصين هما:

- موظف أو مستخدم يطلب أو يقبل مقابلاً أو وعداً به مقابل قيامه بعمل أو امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته ويسمى مرتشياً،

- صاحب مصلحة اذا قبل أداء ما يطلبه، العبرة في جريمة الرشوة ترتبط بسلوك الموظف لا بسلوك الطرف الآخر، وتقع الرشوة متى قبل الموظف ما عرض عليه قبولاً صحيحاً منتولياً العبث بأعمال وظيفته ولو كان الطرف الآخر

(1) العياشي زرزار، الفساد وأخلاقيات العمل، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، سنة 2021، ص 21-27.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

غير جاد في عرضه ولا تقع الرشوة اذا لم يكن الموظف جاد في قبوله كما لو تظاهر بالقبول ليسهل القبض على من يحاول ارتشاؤه متلبسا بجريمة عرض الرشوة.

- تقوم جريمة الرشوة على ثلاثة أركان هي:

الأول يتعلق بالصفة الخاصة للمرشحي إذ يتعين أن يكون موظفا عاما أو ممن يعدون في حكمه، والركن المادي وهو الطلب أو القبول أو الأخذ، والركن المعنوي أو القصد الجنائي.

ثانيا: الاختلاس: يعرف بسوء استغلال المال العام ويعني الاستحواذ على المال من دون وجه حق والتصرف فيه لتحقيق مصالح شخصية، أو هو "الفعل المادي الذي يخرج به الجاني الشيء من حيازة المجني عليه بغير رضاه، ثم يدخله في حيازة أخرى".

والاختلاس هو سوء استعمال الأموال المعهودة لشخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وللاختلاس طرق متنوعة منها:

1- الاختلاس النقدي: هو التصرف بشكل غير قانوني بالنقد الذي تملكه المنظمة،

ومن الطرق التي يتم بها الاختلاس النقدي هي:

- سرقة النقد الصندوق أو تحرير شيك محسوب لنفسه وتحيله نفقات المؤسسة.

- عدم قطع وصل قبض من أمين الصندوق عندما يقوم المدين بتسديد دينه بحجة عدم وجود وصولات دفع أو يعتمد على الثقة في التعامل بينه وبين المدين فيختلس المبلغ.

- عدم تتيب بعض المبيعات في السجلات واختلاس ثمنها، وقد لا يكتشف هذا النوع من الاختلاس ان لم يكن هناك نظام محكم للرقابة.

2- التلاعب في عرض البيانات: يرتبط بتعمد اساءة عرض البيانات وتعمد اخفاء الحقائق المهمة بنية التضليل

عن طريق الخداع والغش، فهو يقوم على النجاح في التدليس أو التضليل بغية الغش أو ايداء طرف آخر .

ثالثا: المحسوبية: تتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار إقتصادية واجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

تأخذ المحسوبية شكل الروابط العائلية أو القبلية أو الطائفية والولاءات الحزبية من خلال استدامة شريحة معينة من هؤلاء في السلطة بغض النظر عن مستوى الكفاءة ووفقا لمبدأ (الأهل والغنيمة)، وبالتالي فإن انتشار المحسوبية وعلى نطاق واسع في المجتمع سيخدم عملية اعادة إنتاج الشرائح المسيطرة على الجهاز الوظيفي (سياسي، اقتصادي، أمني)، والتي تصبح هي الوحيدة المنتفعة.

يطلق على هذا النوع من الفساد بالرعي كونه يوفر الآلية اللازمة لتحقيق ذلك عبر تقريب الطبقات والجماعات والولاءات الحزبية مقابل استبعاد أو حتى اضطهاد جماعات وطبقات أخرى قد تكون أكثر كفاءة في توزيع الفرص.

رابعا: الابتزاز والتزوير: هو صورة أخرى من صور وأنماط الفساد، فقد يسيء الموظف استعمال السلطة الممنوحة له في تكليف الموظفين الذين يعملون تحت ادارته لقضاء مصالحه الخاصة وخدمة أغراضه، وقد يكون الموظف ذا

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

منصب يحتاج اليه العامة، فيسيء استعمال هذه السلطة واستغلالها لتسخير الناس وابتزازهم لتلبية رغباته وقضاء حوائجه مستغلا حاجتهم اليه.

وقد يصل الأمر الى استغلال الموقع الوظيفي للحصول على المال بطريقة غير قانونية بادعاء قانونية تلك الاجراءات وتبريراتها الادارية مع اخفاء التعليمات النافذة على الاشخاص المعنيين بذلك وكما يحصل ذلك في الدوائر ذات العلاقة بالضريبة من ناحية ومن ناحية أخرى تشمل تزوير الشهادات الاكاديمية وكذلك تزوير المال.

خامسا: التهرب الجبائي: يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها، وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار بدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة (وهو المظهر الأكثر شيوعا لدى القطاع الخاص)، كما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمية (الاقتصاد الموازي) فهو يراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة ويفوت عنها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم، ويساعد على تشجيع التهرب الضريبي عدة عوامل أهمها غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها، بالإضافة إلى ضعف تأهيل الإدارة الضريبية، حيث تلعب رشوة الموظفين بالجهاز الضريبي دورا أساسيا في هذا الخصوص.

سادسا: التبذير في النفقات العامة: للتبذير في النفقات العامة للدولة مظاهر رئيسية:

- الأول يتصل بوضعية الاقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الاقتصاد الموجه، ويخص المظهر
- الأول سلوك بعض كبار المسؤولين في الدولة وفي الجيش؛ من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.
 - الثاني يتصل بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ومرحلة الإصلاح الاقتصادي ويتمثل في تهريب مبالغ المساعدات الدولية الموجه أساسا في إطار برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

سابعا: فتح حسابات خارج حدود الدولة

- يلجأ بعض البيروقراطيين المتمرسين لفتح حسابات مالية لهم في بعض البنوك السرية أو في دول بعيدة عن دولتهم الأم ويتفقون مع بعض الشركات الكبيرة التي يوفر لها بعض التسهيلات مثل ترسية العقود أو تخليص مستحقاتهم المالية أن يودعوا أتعاب خدماتهم في تلك الحسابات.
- ومن مظاهر ذلك قيام بعض الشركات الكبيرة بفتح حسابات جارية في بعض البنوك الدولية لصالح موظفين كبار يقدمون مثل هذه الخيانات (التي يسمونها خدمات) وهذا يدل على خيث الوسائل المعتمدة في إغراء هؤلاء وشراء ذممهم.

ثامنا: العملات مقابل الصفقات

- تنتشر هذه الظاهرة بشكل رئيسي في الإدارة والمنظمات الحكومية، ويكون طرفها الآخر شركات كبيرة في الدول الصناعية، أما العملة فهي بنسبة مئوية من قيمة الصفقة يحصل عليها المسؤول الذي قام بإبرام العقد كطرف ممثل لمؤسسة أو منظمة

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

- معنية، ومن أهم الصفقات موضوع العمولات، ما
- يتم تقاضيه من خلال صفقات التوريد من تسليح وغذاء ودواء وكذا بناء الهياكل القاعدية كالمطارات والموانئ والسكك الحديدية وغيرها.
- وعادة ما تقوم الشركات برفع هذه العمولات في حسابات خاصة كحساب المنتفعين في بنوك تحفظ سرية التعامل، كما أن بعض العمولات تكون تحت عناوين ومسميات مختلفة وبأسماء أشخاص وهمية، وتمثل ظاهرة العمولات مقابل الصفقات فسادا إداريا متعدد الأبعاد على الساحة الدولية، ويتميز بكونه أحد أسباب الهدر الاقتصادي وهروب الاستثمارات وتباطؤ عملية التنمية في العديد من الدول النامية.
- إن هذا النوع من الفساد من أكثر الأنواع التي لاقت تعاوناً دولياً لمحاربته وتقليل آثاره باعتباره ممثلاً لحالة جريمة منظمة تساهم في هدر ثروات الدول النامية وتؤثر على استقرارها السياسي وإنشاء مشاريعها.

تاسعا: غسيل الأموال

- يعود أول استخدام لمصطلح (غسيل الأموال) الى عصابات المافيا، التي كان يتوفر لها أموال نقدية طائلة نتيجة نشاطها غير المشروع (المخدرات، القتل، السرقة، التهريب...)، ونظرا لصعوبة حفظ هذه الأموال داخل البنوك فقد لجأت الى تأسيس شركات واجهة لتمير أرباحها الطائلة من الأعمال الاجرامية، وقامت بتأسيس محلات لغسيل أموالها، والملاحظ أن عمليات غسيل الأموال ظاهرة قديمة الا أن الجديد فيها هو تطور وسائلها وزيادة حجم الأموال المتعامل فيها وأخذها لصفة العالمية، هدفها اضعاف صفة الشرعية على الأموال المكتسبة بحيث تبرر وجود الثروة.
- تعرف ظاهرة غسيل الأموال أنها: إخفاء وطمس المصدر الحقيقي للأموال المودعة لدى الجهاز المصرفي والنتيجة عن عمليات غير مشروعة بهدف إكسابها صفة الشرعية، أو إعطاء معلومات مغلوطة عن هذا المصدر بأي وسيلة كانت، وتحويل الأموال أو استبدالها لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها، كما يمتد هذا المصطلح ليشمل تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة من الوسائل لشراء أموال وأصول منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية مختلفة.

المطلب الرابع: آثار وإجراءات محاربة الفساد المالي والإداري

الفرع الأول: آثار الفساد المالي والإداري

- للفساد آثار اقتصادية كثيرة ، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وفي هذا المطلب سيكون التركيز على أهم هذه الآثار الكلية ، والتي تتمثل في أثره على النمو الاقتصادي ، وعلى القطاع الضريبي ، هذا إلى جانب أثر الفساد على الإنفاق الحكومي ، وعلى سوق الصرف الأجنبي وعلى سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، وهذا ما يمكن بيانه على النحو التالي: (1)
- أثر الفساد المالي والإداري على النمو الاقتصادي.

(1) إبراهيم توهامي، فريد كورتل، الفساد الإداري والمالي...المشكلة وسبل العلاج، الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، بالجزائر، ماي 2012، ص 17-23.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

أثر الفساد المالي والاداري على القطاع الضريبي.

أثر الفساد المالي والاداري على الإنفاق الحكومي.

أثر الفساد المالي والاداري على سوق الصرف الأجنبي.

أثر الفساد المالي والاداري على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

أ- أثر الفساد المالي والاداري على النمو الاقتصادي:

طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح

الاستثمار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي.

ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يقرر إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات . وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد . والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخفيض الموارد العامة (ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسؤولون المحليون الفاسدون ولكن يبقى البلاد الفقيرة فقيرة ويعوقها من أن تصبح غنية .

ولهذه الأسباب فإن ما نحي المساعدات يركزون بدرجة متزايدة على الفساد وأثره على التنمية ويدركون الحاجة إلى ابتكار برامج لمساعدة الحكومات في القضاء على الفساد.

وهناك من يرى عكس ذلك فالفساد في نظرهم يحسن الرفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة وفي بعض التحليلات (على خلاف النظرية التقليدية) هناك رأي يقرر أن الفساد يمكن فعلاً أن يدفع النمو الاقتصادي " أو على الأقل لا يعيقه (من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ريع مرتفع من خلال المعاملة الضريبية . ومن الشواهد على ذلك تجربة جنوب شرق آسيا والتي أثبتت أن كثافة الفساد لا يعني بالضرورة وجود علاقة عكسية بينالنمو الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى فإن الدليل المقارن حديثاً المبني على الدراسات المقطعية يشير إلى علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي.

وهكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي الفساد كما في تجربة جنوب شرق آسيا

ب-أثر الفساد المالي والاداري على القطاع الضريبي:

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثاراً خطيرة، يمكن أن نشير إلى بعضها:

عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولون الأمانة من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة ، فإذا عومل الإثنان وهو من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس قدرته الحقيقية على الدفع ، معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع . ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالا بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع ، مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

يترتب على ممارسة الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في ممارسة الفساد ، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل .فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية ، ويخطط الحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة ، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشدها لمجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي ، أو تمويل الإنفاق العام ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجدية بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً.وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له.

ج- أثر الفساد المالي و الإداري على الإنفاق الحكومي:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه . وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما ، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع . ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية .

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة .

كما أن المناقصات والمشروعات الهامة ستترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع.كما يظهر أثر الفساد جليا في البنية المشوهة للأنفاق الحكومي ويرجع ذلك إلى عاملين:

الأول: اختيار المشروعات التي تدر أعلى رشاوى.

الثاني: تراجع عائد الضرائب الناتج عن السماح بالتهرب الضريبي أو حصول المستوردين على إعفاءات ضريبية وإلى الزيادة في الأنفاق العام حيث أن الفساد يميل إلى رفع تكلفة إدارة الحكومة بهيئتها المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإن الفساد ينتهك الثقة العامة حيث يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى مما يؤثر سلباً على مصداقية الأمة ككل.كما يمكن تقدير أثر الفساد على إجمالي الناتج المحلي بعدد أيام العمل

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

الضائعة لإقناع الموظف الحكومي ومساومته للاتفاق على قيمة الرشوة وبالعاملين الأكفاء الذين يتم فقدانهم لصالح الفساد، فعامل الوقت الذي يفقد منه السري حول الصفقة والضمانات ضد الخطر الدائم الكامن في احتمال عدم تسليم التوقيع أو الترخيص المطلوب مثل هذه الأفعال أو الأنشطة تستغرق وقتاً كثيفاً فالعلاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة الخاصة أو الموقع الحكومي على حد سواء - على سبيل المثال - في عام 1996 تم عمل مسح في أوكرانيا بين أصحاب الشركات الذين اعتادوا تقديم الرشوة وجد أن تلك الشركات تستنفذ ثلث الوقت مع الموظفين لإقناعهم بالصفقة، ويأتي هذا مساوياً لخمس وسبعين أسبوع عمل بالمقارنة لاثنتين وعشرين أسبوع عمل فقط للشركات التي تستخدم الرشوة بدرجة أقل وفي مصر يقدر رأس المال المفقود في الاقتصاد بسبب الفساد في الجهات الحكومية المختلفة (قطاع الاتصالات والمواصلات) بين 20% و 30% من الاقتصاد حوالي أربعة باليين جنيهاً، ويتبع الفساد من عدم كفاءة الاستثمار البشري الذي يوجد العمالة الزائدة في القطاع الحكومي والانخفاض في مستوى الأجور مما يدفع بالموظفين الحكوميين إلى قبول الرشوة لتحسين دخلهم المتدني، ويظهر رأس المال المفقود في "سوء توزيع المواهب" حيث تكون الوظائف التي تحمل إمكانات أكبر للرشاوي أكثر جاذبية من الوظائف المنتجة، أي أن الإغراء للفساد يمكن أن يضلل الفئة الأكثر موهبة والأفضل تعليماً في المجتمع وإهدار الكثير من الكفاءات والقدرات الإنتاجية. ولقد أجريت العديد من الدراسات لتقييم أثر الفساد إحداها عدت بواسطة المنتدى الاقتصادي العالمي في صورة مسح لألفي شركة عبر (49) دولة كشفت الدراسة عن أضرار المستثمرين إلى اللجوء للرشوة بسبب القواعد المتعنتة والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم مما يزيد من تكلفة تلك الأعمال بمقدار 20% ضرائب خاصة ويضعف الحافز للاستثمار ويعيق النمو الاقتصادي وأثبتت الدراسة أن الفساد في القطاع العام بعد من المواعقات الرئيسية للاستثمار. أما المنفعة الاقتصادية للفساد فمن منطق تبريري نرى أن الرشوة يمكن أن تمثل وسيلة ناجحة لتجنب بعض الإجراءات الطويلة المملة والأنظمة القانونية الغير فعالة الأمر الذي يوجد تبريراً مشروعاً لاستخدام الشركات للرشوة لتعزيز الكفاءة وتقليل الوقت اللازم للأعمال المكتبية وإلا توقفت التعاملات وتوقف النمو، ولذلك فإن منافع الفساد في الدول النامية تكمن في ما يلي:

* **تعزيز تكوين رأس المال:** حيث أن رأس المال المحلي يقل في الدول النامية بسبب الدخول المنخفضة والفرص المحدودة للتعاملات التجارية خاصة في وجود رأس المال العالمي والتقدم التكنولوجي مما يصعب على المستثمرين الدخول إلى السوق العالمية والاستمتاع بجانب من المادي الربح.

* **توفير مصدر بديل لرأس المال:** حيث يستغل السياسيون والبيروقراطيون من خلال مناصبهم رأس المال المتاح لتأسيس أعمالهم الخاصة التي توفر المزيد من فرص العمل وتؤدي إلى زيادة الاستثمار وبذا تنشأ طبقة مستثمرة جديدة.

* **خلق جماعة المنتفعين التي تحمي النظام السياسي الفاسد (خلق الولاء السياسي).**

* **رفع كفاءة الأداء الحكومي:** حيث أنه يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية.

* **تحديد نقاط الضعف في القوانين.**

د- أثر الفساد المالي و الإداري على سوق الصرف الأجنبي:

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

تقوم الدول عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، ولكن ممارسة الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها إنقسام هذا السوق إلى سوقين : سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب .

وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي ، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة ، أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع كما لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج ونحو ذلك ، مما يفضي في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراره ، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوءها إلى الاقتراض من الخارج وهذا مما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما لذلك من آثار سيئة على الاقتصاد.

هـ- أثر الفساد المالي والإداري على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار:

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقاً في الأسواق المالية، سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية، أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية ونحو ذلك. ولكن يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل ومضللة في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءاً ضريبياً منخفضاً بغرض المعاملة الضريبية، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات . مما ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية، حيث بعد فترة زمنية معينة من إدراج الأوراق المالية لهذه الشركة في البورصة وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهيار لأسعارها. أما بالنسبة لصناديق الاستثمار فهي تستند على مبدأ أن الجمهور غير المصرفي، وخصوصاً معظم أفراد القطاع العائلي ليس لديهم المعرفة الفنية الكافية لتقييم جودة الأوراق المالية لكي يمكن المقارنة بينها، وبالتالي اختيار أفضل توليفة من هذه الأوراق التي تعطي عائداً أعلى في ظل مستوى معين من المخاطر. وبالتالي يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين لديهم المقدرة في تقييم جدارة الأوراق المالية نيابة عن الأفراد المستثمرين ، ومن ثم يتم تجميع الموارد المالية منهم واستثمارها في أوراق مالية ذات معدل عائد معين ومخاطر منخفضة، بحيث يتم في النهاية جعل المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذا الصندوق عند حدها الأدنى . ولكن ما يحدث عملاً ، وفي أغلب الأحيان حدوث اتفاق بين القائمين على الصندوق ومديري شركات معينة للترويج لأوراقها، فيرتفع سعر أوراق هذه الشركات المروج لها في السوق المالي ، مما يدفع الجمهور إلى شراء أسهم هذه الشركات بسعر مرتفع ، وبالتالي تحقيق الصندوق مكاسب رأسمالية، وتجمع الشركات المروج لأسهمها مبالغ مالية كبيرة مقابل بيع أسهمها، ثم تتخفف بعد ذلك أسعار هذه الأسهم وتحل الخسارة بعدد كبير من الأفراد من

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

المستثمرين الصغير ، كما تنخفض أسعار أسهم صناديق الاستثمار نفسها كما حدث في عدد من البلدان النامية .وعليه يمكن أن نقرر أن للفساد آثار اقتصادية سيئة على المجتمع .

وهذه الآثار تتمثل في إعاقة للنمو الاقتصادي هذه إلى جانب أثره السيئ على القطاع الضريبي بالحد من موارد الدولة ، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع من جهة ومن جهة أخرى فإن الفساد يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة. هذا إلى جانب أثره على الإنفاق الحكومي من خلال سوء تخصيص الموارد العامة أو ضعف جودة السلع المستوردة أو المشروعات المقامة إضافة إلى أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي من خلال زيادة عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم هذا العجز باستمرار الفساد مما يضطر الدولة إلى الاقتراض عند عجزها عن سداد ديونها.

وعلاوة على ما سبق فإن الفساد يسهم في الإخلال بمبدأ الشفافية والذي هو شرط أساسي لقيام سوق المال وتطوره.

و - أثر الفساد المالي و الإداري على النمو الاقتصادي:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد المالي والإداري له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

2- الآثار الاجتماعية للفساد المالي و الإداري :

وتتلخص أهم تلك الآثار فيما يلي :

* إضعاف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع خاصة بعد أن يصبح سلوكاً مقبولاً في المجتمع يتم ممارسته كأحد مسلمات التعامل مع المؤسسات سواء كانت حكومية أو قطاعاً عاماً أو قطاعاً خاصاً ولا شك إن إضعاف الوظيفة الاجتماعية للقيم يؤثر على كفاءتها الوظيفية لردع سلوك الأفراد في مجالات أخرى مرضية، ومن ثم يسهم تفشي الرشوة في انتشار السلوك المرضي في المجتمع.

* تؤثر الرشوة على قيم ومعايير الشخص الذي يقدمها وكذلك الذي يحصل عليها نظراً لدخول أسلوب الاستثناء في السق قيامهما، وقياساً عليه تبدأ سلسلة الاستثناءات في سلوكهم بالمجتمع.

• ما يترتب على الرشوة من حصول الشخص الراشي على وظيفة أو ميزة لا يستحقها مما يحدث خلافاً في البناء الاجتماعي ويضعف الثقة في التنظيم الاجتماعي ويهدر قيمة العمل الجاد والاعتماد على قدراته الذاتية والشخصية ومن ثم يصاب المجتمع بالتخلف والانحيار.

ما يترتب على الفساد و الرشوة من مضاعفات تؤثر على النسيج و سلوكيات وقيم الأفراد في المجتمع، حيث أن الزيادة الأولية في دخول الأفراد الناتجة عن حجم العمولات والرشاوى تتضاعف من خلال الميل الطبيعي لدى المستفيدين منها لرشوة وإفساد الآخرين عند المستوى الأعلى والوسيط والأدنى من حلقات المسؤولية التنفيذية أو الرقابية وهو ما يعرف بمضاعف الفساد والرشوة وذلك على غرار المضاعف الكينزي.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

• ما يترتب على ضبط المرتشي وتقديمه للعدالة وتنفيذ عقوبة السجن عليه، من بعده عن أسرته ورعايتها مما قد يعرضها إلى العديد من المشكلات الاجتماعية كسوء السمعة وانحراف الأبناء سواء بالتسول أو التشرد أو ارتكاب الجرائم للحصول على مصدر رزق.

* أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل: يؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

3- الآثار السياسية للفساد المالي والإداري:

وتتلخص في إضعاف الفساد لشرعية الدولة وكفاءتها مما يوجد حالة من التسيب والعشوائية والخروج على حكم القانون، كما يؤدي الفساد إلى انخفاض كفاءة أجهزة الدولة والإدارة العامة، حيث يتم الاختيار المناسب العليا على أساس المحاباة والمحسوبية والرشوة وعلى حساب تكافؤ الفرص، وهكذا تعتقد النظم السياسية التي يتفشى فيها مشروعيتها وتتسع دائرة المعارضة وعدم المشاركة فيها والتي يمكن أن تتحول إلى انتفاضة أو ثورة منظمة.

الفرع الثاني: إجراءات محاربة الفساد المالي والإداري

إحتوت الأدبيات على العديد من الأساليب والإجراءات و الإقتراحات للحد من هذه الظاهرة، وقد تعددت هذه الإستراتيجيات تبعاً للمفهوم الشخصي لكل كاتب، إضافة إلى إختلاف البيئات التي خرجت منها، كما أن نجاح إستراتيجية مكافحة تعتمد وبشكل أساسي على عملية التشخيص الدقيق للأسباب الحقيقية وراء الفساد الإداري، وأيضاً على عملية التحليل والتطبيق وهذا بدوره أدى إلى ظهور العديد الأساليب المقترحة من لمكافحة الفساد الإداري.⁽¹⁾

يرى (هلال، 2006) أن إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري تتمثل في:

* العمل على إظهار أكبر قدر من الشفافية في التعامل مع البيانات والإحصائيات وما يصاحبها من معلومات تحقيق النجاح في الإصلاح.

* ويتطلب ذلك استخدام النظم التكنولوجية الحديثة لحفظ وتداول البيانات والإحصاءات وفي نفس الوقت التدقيق في الأرقام التي يقدمها البعض بصورة تعبر عن الإنجازات التي في واقع الأمر تخفي خلفها الكثير من الفشل والفساد.

⁽¹⁾لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 82-91.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

* تطوير اللوائح الخاصة بعمليات المناقصة والمزايدة وضمان درجة عالية من الشفافية في إدارتها وهي من أكثر البيانات التي يجذب إليها الفساد ويعبث فيها طويلاً.

* البدء بإصلاحات سياسية تتمثل في مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار ومواكبة هذه المشاركة السياسية بإصلاحات إدارية تتمثل

في الإهتمام بالتعليم والتدريب وإيجاد نظم للحوافز يقلل من فرص الفساد.

* العقوبات الصارمة والفورية لمن يشجع الفساد أو يسهم فيه، وعدم التفرقة في تطبيق هذه العقوبات بين قوي وضعيف.

* عدم الإعتماد على الرقابة الخارجية وحدها لتقليل الفساد المالي والإداري كما تشهد بذلك صور الفساد المختلفة في الدول الصناعية ذات الأنظمة الديمقراطية. لذلك لا بد من التركيز على التوعية الهادفة لبناء منظومة من القيم الفاضلة لدى الأفراد.

* وجوب إعادة هيكلة الجهاز الحكومي، وتخفيف إجراءاته الروتينية بحيث يكون مستجيباً وميسراً للاستثمار.

* تشجيع وتدريب المسؤولين على حل المشكلات وإتخاذ القرار على العمل ببرامج فكرية حديثة تسعى للحلول وليس للتعقيد والروتين، فعقلية الحلول تبحث عن الفكر الإيجابي الذي يستدعي الحلول، بينما التفكير السلبي يجعل المسئول يفكر في التعقيدات التي تخلف الفساد.

* إبتكار النظم الإداريه المحفزة للعاملين، التي تستطيع فرض القيم الأخلاقية المقاومة للفساد، وتوفير آلية للإتصال المباشر مع الجمهور والعاملين مثل صندوق الشكاوي والبريد الإلكتروني، أو الخط الساخن، أو بالزيارات المفاجئة للتأكد من سلامة الإجراءات وفق الأنظمة والتعليمات المعمول بها، بما يحقق رسالة المنظمة.

* الزيارات المفاجئة للمنظمات لإكتشاف التقصير والإهمال والتلاعب كمؤشرات على وجود ثغرات في أنظمة العمل الحالي والعوامل الرئيسة المسببة للفساد.

* وضع المعايير العادلة وتحديد الأساليب الدقيقة وإتخاذ الإجراءات الفعالة لترشيح وإختيار القيادات ذات المصداقية والقدرة المهنية والأخلاقية، والحد من عمليات التزكية والضغط بأفراد معينين لمجرد المعرفة الظاهرية أو القرابة أو الانتماء الشخصي دون التركيز على مبدأ التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والإنتاجية، مما يؤثر مستقبلاً على أداء وإنتاجية الأجهزة الإدارية وينعكس سلباً على رضا العاملين. مع العلم أن الفساد يعمل بقوة لمنع القيادات التريهه من أن تتبوأ مكانها الطبيعي في القيادة من خلال محاولة النيل منها ببعض الأساليب الملتوية والتي كثيراً ما تؤتي ثمارها.

* الإدارة المتطورة والفعالة لإدارة حملات التطعيم ضد مرض "سرطان الفساد". تتطلب أفكاراً إبتكارية وخطط دورية وإستراتيجية لتوعية الجمهور. ويجب أن ندرك أن إعلان الحرب على الفساد ربما تكون

عملية سهلة من خلال الشعارات، ولكن الخطورة تكمن في إدارة المعركة. لأن المحاربين ضد الفساد يواجهون عدواً شرساً في تمسكه بمصالحه وهو في الخفاء أي أنهم يحاربون عدداً مجهولاً في أغلب الأحوال.

ولكن الآخرين الذين يمثلون الفساد يديرون معركتهم مع عدد معلوم يستطيعون أن يوجهوا إليه سهامهم بسهولة وبأساليب مبتكرة.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

أما (كليتجارد، 1998) قدم الإستراتيجية التالية في مكافحة الفساد والتي عناصرها:

* وجود الاداره السياسية الداعمة لجهود مكافحة والراغبة بجدية لتذليل العقبات التي تواجه سير عمل إستراتيجية مكافحة.

* استخدام وسائل الإعلام وغيرها من الوسائل التي تسهل عملية الاتصال مع العامة وإستقبال الشكاوى والإقتراحات.

* ضرورة مشاركة الجمهور أو عامة الشعب في عملية تشخيص الأنظمة الفاسدة، عن طريق الإستفتاءات والدراسات الميدانية.

* أن تبدأ هذه الإستراتيجية بمعاقبة كبار المخالفين، لكي تعطى شعوراً عاماً بجدية العملية وحزمها.

أما الإجراءات الوقائية التي إقترحها (كليتجارد، 1998) فقد تضمنت إصلاح نظام الحوافز مثل رفع مستوى الأجور بالإضافة إلى تحسين معايير

الترقية وقياس الأداء، كما لم يغفل الإصلاحات القانونية وزيادة مستوى كفاءة المحاكم وإجراءات التحقيق.

أما (الآغا، 1989) فقد وضع إطاراً عاماً لإستراتيجية تضمنت مايلي:

* وضع أنظمة وقوانين صارمة لمعاقبة المتورطين بقضايا الفساد.

* إنشاء لجنة عليا مستقلة للتحقيق في التجاوزات والشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد.

* إتباع سياسة المصلحة العامة والكفاءة في تولي المناصب الإدارية وغيرها.

* إشراك الجمهور في تشخيص الظواهر الفاسدة فالجمهور هو الأكثر معرفة بمواقع حدوث الفساد وشكل الفساد وهم بذلك مصدر المعلومات عن مواقع حدوث الفساد، وشكل الفساد المنتشر وتشكل استشارة الجمهور جزءاً مهماً في معرفة الخلل في أنظمة الدولة.

* التركيز على الوقاية عن طريق إصلاح الأنظمة الفاسدة.

* تحسين مستوى المعيشة للعاملين.

* خفض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز.

* إيجاد أسعار صرف وأسعار فائدة موحدة يقررها السوق.

* إنشاء بيئة سياسية تتصف بالقيادة الأمنية وحماية موظفي الحكومة من التداخلات السياسية وإيجاد حوافز نقل من الفساد وتحد من إنتشاره.

* توجيه إهتمام أكبر للتنافس الداخلي والحوافز من القطاع العام وتدعيم نظم الرقابة الداخلية والخارجية.

إيجاد مبادرات واعية وجريئة لفهم الفساد بجوانبه من حيث الأسباب والنتائج.

أما أمينوزمان (Aminuzzaman, 1996) قد نادى بإرتكاز إستراتيجية مكافحة على المساءلة وأخلاقيات العمل مع ضرورة ترافقهما بالقيادة التريهه سواء الإدارية أو السياسية والإصلاحات الإدارية لعمليات الإدارة والتي تتضمن فعالية برامج التدريب هذا فيما يخص الأجهزة الإدارية وبيئة العمل، أما بشأن المجتمع ككل فقد نادى بالتركيز على التعليم أولاً ورفع المستوى الثقافي للمجتمع ومن ثم الإتجاه نحو تعزيز النهج الديمقراطي.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

أما التقرير الصادر عن البنك الدولي (1996) فقد تضمن بعض الإقتراحات لإحتواء مشكلة الفساد الإداري، حيث أشار التقرير إلى ضرورة إيجاد وعي عام لدى المجتمع بحقوقه وواجباته، وزيادة وفرة المعلومات لدى المواطنين عن سياسات الحكومة وقراراتها وتبني مفهوم الشفافية، كان هذا فيما يخص التوصيات العامة. أما التوصيات الأكثر تحديداً فقد تركزت على زيادة الأجور للموظفين المدنيين وتحسين تعويضاتهم، كما أشار التقرير إلى ضرورة مراجعة التشريعات القضائية بما يمكن تسهيل عملية مكافحة، ختاماً أوصى التقرير بإنشاء ديوان المظالم أو ما يسمى "محقق الشكاوى" (Ombudsman) لحماية حقوق المواطن بالتحري عن الشكاوى المقدمة وتقديم المساعدة للمشتكي إذا ثبت صدق شكواه.

يجدر بنا الآن إلقاء نظرة على أهم الأبحاث والدراسات التي تمت على الساحة الأردنية والعربية في هذا المجال ولكون هؤلاء الباحثين أردنيون وعرب؛ فإن مقترحاتهم ستكون حتماً أكثر ملائمة من مقترحات غيرهم لمكافحة الفساد في البلاد العربية.

من هؤلاء الباحثين العرب (عامر الكبيسي) حيث قدم لنا إستراتيجيه لمواجهة الفساد يغلب عليها الطابع الوقائي غير أنه لم يغفل الجانب العلاجي، حيث إعتبر أول خطوة في إستراتيجية مكافحة هي ممارسة المحاسبة الذاتية وذلك لإعتقاده أن هوى النفس وميولها تعجز اللوائح والنصوص عن ردعها، إضافة إلى أن النفس البشرية هي منبع الإصلاح ومصدر التغيير، وإن نجاح أي إستراتيجية سوف يكون منقوصاً إذا لم يبين على أساس إصلاح النفوس داخلياً، ويتعدى الكبيسي مسألة الرقابة الذاتية إلى ضرورة تبني إجراءات توعية وإرشاد على مستوى المجتمع، وذلك بإحياء قيم الأخلاق الفاضلة وحب الخير للجميع.

وفي نفس المجال عرض (شحاتة، 2001) ثمانية شروط أساسيه لمحاربة الفساد لا بد من توفرها في أي إستراتيجية يمكن أن يتم تبنيها:

- * شرط الوعي العام لدى جمهور المواطنين وتبنيهم إلى خطر الفساد وحتمية محاربته.
- * الإدارة السياسية والتزام القيادة العليا بضرورة محاربة الفساد، بجميع صوره، وإعطاء القدوة للآخرين، وإصدار القوانين المحرمة للفساد وتوفير آليات فعالة للرقابة والمحاسبة.
- * إتباع الأحزاب والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية ووسائل الإعلام للقيادة ودعمها لتحقيق هدف مكافحة.
- * تقوية القدرات المؤسسية لأجهزة الدولة، مثل وضع نظام للإدارة العامة يقوم على الإعتبارات المهنية السليمة، وابتعاد القيود والتعقيدات، ويعتمد أساس الكفاءة في التعيين والترقية ويحدد السلوك الواجب إتباعه في الإدارة الحكومية على نحو واضح للموظفين ولمن يتعاملون معهم، مع إتاحة الفرصة للتظلم بوسائل سريعة وحاسمة.
- * حرية الصحافة ونشر الحقائق والمعلومات وعدم التعتيم على جرائم المفسدين أيا كان مستواهم.
- * توفير بيئة إجتماعيه تحض على إحترام القواعد الواجب إتباعها والحفاظ على المال العام وحقوق الأفراد عن طريق القدوة الحسنه.
- * تعاون القطاع الخارجي والداخلي في الحد من الفساد عن طريق الامتناع عن إفساد الموظفين العموميين والإبلاغ عن حالات الفساد المعروفة لديهم.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

* التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمحاربة الفساد ذي السمة الأولية، مثل التهريب، غسيل الأموال، رشاوى الشركات الأجنبية.

أما (حراحشه، 2003) فقد إتخذ منحاً آخر في تشكيل إستراتيجيته لمكافحة الفساد الإداري فقد إعتد في تشكيله لهذه الإستراتيجية على أنه لا يمكن الجزم بأن الفساد الإداري يحدث فقط عندما يكون الميل والإستعداد الذاتي، إنما لا بد وأن تتوفر الفرصة لكي تتم عملية الفساد الإداري ولقد قام الباحث بصياغة ذلك في العبارة التالية. " الفساد = إستعداد ذاتي × الفرصة المتاحة". وهذا يعني أن حدوث السلوك الفاسد مرتبط بتوافر هذين الشرطين معاً، وإن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة إحتمالية حدوث الفساد. وعليه فإن الباحث يتبنى إفتراض جديد، وهو أن هناك إمكانية وفرصة كبيرة للحصول على أقل مستوى من الفساد، مخالف بذلك الكثير من الباحثين السابقين الذين روجوا إلى إستحالة كبح جماح الفساد، ولا بد من مستوى معين منه سواء كان بعضها مستويات مرغوبة " كما أشار بعضهم"، أو كانت مستويات محتومة لا يمكن تجنبها على الرغم من عدم الرغبة بها كما أشار البعض الآخر.

يقول (دانيل كاو فمان) مدير معهد شئون نظام الإدارة العامة أن رقم التريليون (1000 بليون دولار أمريكي) رقم تقديري للرشاوى الفعلية المدفوعة في أرجاء العالم في البلدان الغنية والنامية معا حسب (بحث أعده معهد البنك الدولي في 8 / ابريل 2004) ويقول من المهم التأكيد على أن هذه المشكلة لا تواجه البلدان النامية وحدها فحسب، بل إن محاربة الفساد تحد عالمي.

لا بد أن نخلص لحقيقة واحدة، وهي أن كل هذه السبل (التي تم الحديث عنها) آليات لمجابهة الفساد، والتي تتفاوت نسب الحاجة إليها بين مجتمع وآخر طبقا لطبيعة الحالة، ما هي إلا أجزاء لعصا تضرب على عنق الفساد ورأسه للتخلص منه، وإن هذه السبل تعمل كسلسلة مترابطة لمجابهة هذه الآفة. ولا يمكن هنا استخدام "صفة الإطلاق" في أن هذه السبل هي الطرق الوحيدة؛ بل إنها تأتي ضمن الكثير من الوصفات ووسائل العلاج للحد من الفساد. ولا بد لنا عندما نتبنى إستراتيجية لمكافحة الفساد أن نتبنى معها هدف أساسي هو " أن تحول الفساد من مجازفة صغرى يرتبط معها عائد كبير إلى مجازفة كبرى يرتبط معها عائد قليل"

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

المبحث الثاني: مظاهر الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية والجهود المبذولة للحد منها

يعرف الفساد الأكاديمي بأنه " سلوك منحرف ومخالف للأنظمة والقوانين النافذة في الوسط الجامعي والجهاز الإداري للجامعة وذلك لصالح أهداف شخصية أو جماعية مما يسبب عدم تحقيق الاهداف لتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية في الجامعة.(1)

المطلب الأول: أشكال الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي

يعد الفساد في التعليم هو الأخطر على الإطلاق مقارنة بممارسات وصنوف الفساد في قطاعات أخرى مثل الجمارك والضرائب والبوليس أو غيرها، ذلك أن معظم الفساد في مجال التعليم يقع ضمن فئة سوء السلوك المهني ، وهو سلوك ينطوي علي كسر وخرق للمعايير المهنية وهو ما يشكل اهتزازا كبيرا للمنظومة المهنية والأخلاقية الحاكمة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، علي اعتبار أن المؤسسات التعليمية تغذي هذه المؤسسات بالخريجين الذين يعملون كقادة وموظفين وغيرها .(2)

وتظهر صور الفساد الأكاديمي في وظيفة الجامعة المتمثلة في الجانب التعليمي والإداري كالتعيين في الوظائف الأكاديمية أو وجود أحزاب داخل الجامعة تؤثر سلبا في القرارات و المجاملة في تقييم الاداء الوظيفي أو قد يستغل بعض القيادات الأكاديمية العاملين معهم لمصالحهم كما أنه قد لا توجد اليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة ، أما فيما يتعلق في وظيفة الجامعة في جانب البحث العلمي فتتمثل في بعض المظاهر كغياب سياسة الافصاح المالية في الكراسي البحثية و مراكز البحوث واستغلال بعض المتعاقدين في عمل الابحاث، وحجب بعض المعلومات والإحصاءات والبعد عن النزاهة العلمية وشراء أسماء الباحثين العالميين.

وتأتي وظيفة الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع حيث تظهر أوجه الفساد في استغلال بعض الاساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة، أوقد يضع بعض أعضاء هيئة التدريس الطائفية والقبلية والمنطقية اولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع. وقد يؤثر بعض الاعضاء سلبا على الانتماء والولاء للوطن من خلال ما يقدمونه.(3)

هذا و صنف الاستاد رزين بن محمد الرزين اشكال الفساد في مؤسسات التعليم العالي كمايلي:(4)

-الشهادات الوهمية: وهي صورة من صور الفساد، وتعكس رؤية المجتمع للشهادة العلمية من كونها وسيلة للنفع وشهادة على تمكن صاحبها في التخصص؛ إلى غاية ومكمل للوجاهة، وأداة للحصول على المناصب والفرص التي

(1) سارة بنت صالح الخمشي، مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها، مركز أبحاث كلية الخدمة الاجتماعية -عمادة البحث العلمي- جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، المملكة العربية السعودية ، 2016، ص 12.

(2) أحمد عبد السلام مختار سليم، بعض جوانب الفساد الإداري في التعليم "دراسة تجريبية"، جامعة بيروت العربية، ص 212-

213. متاحة للموقع التالي: <iasj>pdf. www.iasj.net

(3) سارة بنت صالح الخمشي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(4) رزين بن محمد رزين، الفساد العلمي الخطر الصامت، مجلة الرياض، العدد 17464، 17 أبريل 2016، تم الإطلاع: 23 جوان

2022. www.alriyadh.com/1147371 على الساعة: 30: 22

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

قد لا يحصل عليها صاحبها إلا بها، والحاصل على هذه الشهادة وإن كان مرتكباً لفساد علمي بلا شك، إلا أنه أيضاً ثمرة لنظرة المجتمع السطحية للشهادة، وهذا الفساد في نظري على خطورته، إلا أنه من أسهل الأنواع معالجة، ويمكن القضاء عليه ببسر عبر بعض القرارات الإدارية، والمواقف المجتمعية، ولعل وسم (هلكوني) الشهير أحد هذه المواقف التي أدت إلى تخلي الكثيرين من حملة هذه الشهادات عنها.

-السراقات العلمية: وهذا النوع من الفساد أخطر من النوع الأول، فمرتكب السرقة غالباً يدرس في جامعة معترف بها، وربما تكون من كبريات الجامعات، شهاداتها موثوقة، وقد يكون أيضاً مرتكب هذا النوع من الفساد أستاذاً جامعياً وهذا ما يكرس الخطر، وقد يكون طبيباً أو مهندساً، فلا تسل عن حجم الأخطاء الطبية، والمعمارية القاتلة، ومما يحز في النفس أن مرتكب هذه الجريمة قد يكون أستاذاً يحكم على الرسائل العلمية، ويجيز الباحثين، ويؤهل المعلمين، ومثل هذا لا يؤتمن على شاتين عجاوين، ولكنه - للأسف - مؤتمن على فلذات الأكباد ومهج الأفئدة! وهذا النوع على خطورته، إلا أن معالجته ممكنة عبر تشديد إجراءات تحكيم البحوث العلمية وفحصها، وخصوصاً مع توفر البرامج القادرة على اكتشاف السراقات العلمية، ومع الجدية في المواجهة ستخفص صور هذه الجريمة بشكل كبير.

-النوع الثالث: وهو في نظري أخطر هذه الأنواع وأكثرها شيوعاً، وهو تزوير البحوث العلمية، عبر إسناد الباحث بحثه، أو واجبه الدراسي، أو مشروعه العلمي، لمن يقوم بتنفيذه بمقابل، وقد لا يشتمل هذا البحث المزور على معلومات مسروقة، وهنا مكن الخطورة حيث يصعب اكتشاف مثل هذا النوع، ولا سيما أنه مرتبط بمافيات وشبكات تقوم بتنفيذ هذه المشاريع والبحوث، وربما يكون المقاول في بلد والتنفيذ في بلد آخر، وهذا الفساد هو أخطر الأنواع، ومواجهته تحتاج لجهود كبيرة، منها مراجعة طرق التسجيل والإشراف، بل ومراجعة أساليب القبول في البرامج العلمية، ومنها الاختبارات بأنواعها.

-النوع الرابع: إضاعة الأمانة في القيام بالوظيفة التعليمية سواء تقديم المادة العلمية أو شرحها وتوصيلها للطلاب وكثرة الحذف وتبسيط المقررات حتى تتحول إلى مقررات خاوية بلا مادة علمية حقيقية، وكثرة التغييب عن المحاضرات، وتضييع الدروس في الأحاديث الجانبية، ويمكن معالجة هذا النوع بالاختبارات التحصيلية والمهنية، وتطبيق معايير الجودة تطبيقاً حقيقياً.

-النوع الخامس: ضعف الاهتمام بوضع الاختبارات حيث أصبح كثير من الأساتذة اليوم يعمدون إلى وضع أسئلة موضوعية يتم الإجابة عليها بصح أو خطأ أو اختيار الإجابة الصحيحة في موضوعات لا تناسب هذا النوع من الاختبارات، وبطريقة سيئة، وغالباً هذه الأسئلة موحية بالإجابة، وغالباً يقوم الأستاذ بتكرار الأسئلة فصلاً بعد فصل، فتجد لدى الطلاب بنكاً لأسئلته يذكرونها ويدخلون الاختبار، وتطبيق معايير الجودة سيسهم في القضاء على هذا النوع من الفساد.

ضعف الاهتمام بالتصحيح، فإن كانت الأسئلة موضوعية فقد يتم تصحيحها آلياً، ولا تستغرب بعد ذلك إذا رأيت حامل بكالوريوس لا يحسن كتابة اسمه، وقد يقوم الأستاذ بتصحيحها تصحيحاً شبه آلي لا يدقق فيما كتبه الطالب ولا يقرأ إجابته ويكتفي بالمظهر العام للإجابة!.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

وفي نظري أن كل الأنواع السابقة منظومة متكاملة، يولد بعضها بعضاً، فلا تتوقع من أستاذ سرق بحوثه أو اشترى شهادته أن يكون أميناً في تدريسه ولا أسئلته ولا تصحيحه ولا إشرافه، ولا مناقشته ولا تحكيمه، وسيغض الطرف عما سيراه من سرقات وفساد، وسيؤسس للفساد أينما حل أو ذهب.

المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي

توجد عدة أسباب و دوافع تدعو الموظفين في القطاع التعليمي في استغلال مناصبهم ومراكزهم الوظيفية لتحقيق مكاسبهم الشخصية وبشكل عام يمكن تصنيف دوافع الفساد إلى ستة عوامل تساعد على نقشي ظاهرة الفساد وانتشارها ، وهي عوامل شخصية عوامل مؤسسية وتنظيمية ،وعوامل بيئية وذلك على النحو التالي :⁽¹⁾

1-العوامل الشخصية : حيث لوحظ أن الموظفين الصغار في العمر هم أحد أسباب ظاهرة الفساد بسبب قلة مواردهم وكثرة التزاماتهم المادية ، الأمر الذي يدفعهم إلى تدبير المزيد من الأموال ولو بطرق غير مشروعة ، كذلك الموظفين الذين أمضوا سنوات عديدة في الخدمة ، وخاصة في نفس المؤسسة التعليمية الأمر الذي ساعدهم على المعرفة التامة بأساليب إخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة واستغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية ، هذا الأمر يدعو الموظفين الجدد التأثر بزملائهم وانغماسهم في الفساد المالي والإداري .

2-العوامل المؤسسية والتنظيمية : تتنوع وتعدد العوامل المؤسسية التي تساعد على نقشي الفساد فأغلب هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث يصبح سلوكا منحرفا وغير منضبط ، ومن أهم هذه العوامل ثقافة الفساد المتفشية في المؤسسات الإدارية والمالية ، فإنعدام وجود ثقافة الولاء والحفاظ على المؤسسة يؤدي إلى عدم التزام بالسلوكيات الحسنة في الإدارة الأمر الذي يساعد في نقشي هذه الظاهرة ، و- أيضا - نجد أن المنظمات كبيرة الحجم والمحتوية على عدد كبير من الموظفين الذين لا يمارسون أي عمل فعلي يؤدي إلى نقشي الممارسات غير القانونية التي يصعب السيطرة عليها كالرشوة والوساطة والابتزاز ، و أيضا ضعف النظام الرقابي في المؤسسة وأساليب تقييم الأداء وعدم المساءلة والمحاسبة والبيروقراطية في إتخاذ القرار بشأن معاقبة المفسدين عامل مهم ساعد في نقشي الفساد ، كذلك من العوامل المساعدة على الفساد عدم وضوح الهياكل التنظيمية وعدم وضوح السلطة وإساءة توزيع الأدوار والخلل في التوصيف الوظيفي كذلك عدم إستقرار الوظيفي ورغبة الموظف بإستغلال منصبه وتكوين العلاقات وتوظيف الآخرين للحصول على الولاء كل ذلك يساعد في الممارسات غير القانونية وتحقق المكاسب الشخصية بطرق مختلفة .

3-العوامل السياسية : تعتبر البيئة السياسية من أهم العوامل التي تساعد على نقشي ظاهرة الفساد بسبب تدخلها وتنوعها وصعوبة تتبع طرق الفساد والمفسدين ففساد النخبة السياسية في المجتمعات لايفسد الحياة السياسية فحسب ؛ بل يتعداه إلى جميع شرائح المجتمع ومؤسساته ، وتتمثل ظاهرة الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد ، وفقدان الديمقراطية والمشاركة في الحكم ، وفساد الحكام ، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد ، ونقشي المحسوبية ، فعدم وجود دستور دائم ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبين الحقوق والواجبات ، أو سيطرة

⁽¹⁾ فاطمة حسن سالم خليفة، الإلتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية،

كلية التربية، العدد 10، جامعة زاوية، سنة 2020، ص 90-91.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

الدولة على وسائل الإعلام الأمر الذي يمنع من أو يصعب محاسبة الفاسدين وتعريتهم أمام الرأي العام أو حتى ضعف مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة ، كل ذلك قد يساعد في إنتشار الفساد ، وترهل مؤسسات الدولة وضعفها ، الأمر الذي يؤثر على المجتمع .

4-العوامل الاقتصادية : من العوامل التي تسهم في تفشي ظاهرة الفساد عوامل البيئة الاقتصادية حيث إن غياب أو حتى عدم وضوح النظام الاقتصادي ، وسوء التخطيط في الدولة بالإضافة إلى غياب السياسات المالية والاقتصادية للدولة بسبب الحروب والأزمات والصراع السياسي والعسكري وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة ، كل ذلك له إنعكاسات سلبية على الاقتصاد مثل: إرتفاع البطالة ، وإنخفاض الأجور وإنخفاض قيمة العملة ، وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، وعدم فاعلية أنظمة الرقابة الاقتصادية والمالية .

5-العوامل الاجتماعية : للعوامل الاجتماعية دور في تفشي هذه الظاهرة حيث إن ظاهرة الفساد في الدول النامية أصبحت ثقافة مقبولة في هذه المجتمعات فلا وجود للمؤسسات أو منظمات المجتمع المدني أو الحراك المجتمعي الذي يحارب الفساد أو يحذر منه مثل : جمعيات حماية المستهلكين ، وجمعيات مكافحة الفساد، وهيئات الإعلام، بل في بعض المجتمعات تشجع على الفساد ، وتصف المفسدين بأنهم ناجحين مهنيا وعمليا ، كما أن إرتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة وإرتفاع معدلات الجريمة في الدولة وفر البيئة الملائمة لتغلغل الفساد في المجتمعات

6-عوامل البيئة التشريعية والقانونية : من العوامل التي تدفع لانتشار هذه الظاهرة - أيضا - عوامل البيئة القانونية والتشريعية حيث إن الإفتقار إلى التشريعات والقوانين الرادعة لجرائم الفساد أو ضعفها ووجود الثغرات القانونية للتهرب من العقوبات ، أو تعارض التشريعات وعدم تتagemها ، إضافة إلى عدم نزاهة القضاء وعدم استقلاليته يعد من أهم العوامل التي تشجع على تنامي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة.

كما صنفها الاستاد فضيل خان و الاستاد شعيب محمد توفيق الى سببين رئيسيين:⁽¹⁾

1-الحصول على المنافع غير المشروعة تتمثل فيما يلي:

أ- تدخل الحكومات في الأنشطة الاقتصادية ويتخذ تدخل الحكومات في الأنشطة الاقتصادية أشكالاً متعددة منها:

- إشراف القطاع العمومي على بعض المشروعات العامة مما يدفع ببعض المؤسسات المرشحة للتنفيذ لدفع الرشي للموظفين المسؤولين مما ينتج عنه فوز إحدى المؤسسات بالمشروع بالتلاعب في العطاءات كذلك التواطؤ في تحديد أسعاره وضمف إلى ذلك التتصل من بعض مواصفات الجودة للمشروع قيد التنفيذ،
- سيطرة الحكومة على المؤسسات المالية بخلق الحوافز أمام المقترضين بدفع الرشي للحصول على التمويل بشروط مميزة.

⁽¹⁾ فضيل خان، شعيب محمد توفيق، الفساد الإداري والمالي "المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج"، الملتقى الدولي الخامس عشر حول الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 13-14 أفريل 2015، ص 399-

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

• قيود التجارة الخارجية المتعلقة بحصص الاستيراد والتصدير وغيرهما من الحواجز لأخرى وما يتبعها من إطالة في الإجراءات إلى جانب تعددها وتعقدها مما يجعله سببا في دفع الرشوة إلى صانعي القرار في المؤسسات العامة لفك عقدة هذه الإجراءات واختصارها .

• خصخصة المؤسسات العامة تخلق قوة اقتصادية قادرة على مخالفة القوانين والوقوع في الفساد من خلال احتكار البيانات والمعلومات ومواصفات العقود ومواقع الاستثمارات الرأسمالية الجديدة للمؤسسات المرشحة للتخصيص زيادة على الحصول على الأولوية في الشراء وتخفيض الأسعار .

ب- انخفاض الأجور والمرتبات أو تأخر صرفها في مواعيدها نتيجة سوء استخدام الميزانية الحكومية أو لتأخر تنفيذها تشعر الموظف بالظلم وتدفعه إلى تعويض النقص في المرتبة عن طريق الحصول على الرشوة والعمولات لتدبير احتياجاته المعيشية.

واللافت للنظر أنه بغض النظر على مستويات الأجور فإن قبول الرشوة قد يكون سببه ضعف السلوكات الوظيفية لبعض المسؤولين العموميين، وقد تكون الرشوة مغرية بشكل كبير بحيث تضعف الذمم أمام قبولها،

ج- توفر الموارد الطبيعية الاستراتيجية تعوي بعض المسؤولين لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة فالأرباح الخيالية الناجمة عن استثمار النفط تخلق فسادا أكبر في أوساط المسؤولين الذين بيدهم إبرام العقود ومنح امتيازات التعاقد للشركات الأجنبية بطرق ملتوية غير مشروعة.

د سوء استخدام الميزانيات الحكومية ووجود حسابات خارج الموازنات العامة كالإنفاق العسكري وزيادته خاصة وأن ميزانية الدفاع من الأسرار القومية التي لا ينبغي مناقشتها علانية وحديث عن تفصيلاتها حتى مع الأجهزة الرقابية والمحاسبية وهذا الوضع يخلق بعض الفرص لبعض المسؤولين للحصول على الرشي من موردي السلاح خاصة إذا كان

الموردون عبارة عن شركات خاصة أو وسطاء وليسوا حكومات.

هـ- ضعف الكفاءات الاقتصادية الدولية وخضوع التعيينات للمجاملات والمحاباة وابتعادها عن معدلات الجدارة والكفاءة والشفافية في التشغيل تسلم في تسلل الموظفين غير الأكفاء إلى المواقع الإدارية العليا ... مما يضعف الأداء المؤسساتي.

و- عدم اهتمام القادة السياسيين بمحاربة الفساد في مجتمعاتهم و الاشتراك في هذه الأعمال بالتغاضي عن أعمال الفساد المتعلقة بأبنائهم وأقاربهم وأصدقائهم زيادة على هشاشة المؤسسات المحاسبية وعدم قيامها بدورها تزيد من معدلات الفساد وانتشاره خاصة الحكومات الضعيفة.

2- التهرب من الكلفة الواجبة:

تقوم الدولة بسن القوانين والتشريعات وتتولى تطبيقها وتضع العقوبات وتتولى تنفيذها ويمكن أن تستغل هذه المجالات لنشر الفساد فالتهرب من الالتزام بالقوانين والتهرب من العقوبات ودفع الغرامات والمخالفات تحقق الكثير من المكاسب المادية والمعنوية للأفراد والمؤسسات الخاصة الأمر الذي يشجع على دفع الرشي من المستفيدين لمن يتستر عليهم مثلا

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

يدفع لمنفذي المشروع الرشي إلى مهندس الهيئة المشرفة على المشروع مقابل التساهل في بعض المواصفات بما يحقق أرباحا شخصية مجزية يدفع ثمنها المجتمع بزيادة النفقات والمخاطر. كما تفرض الدولة ضرائب متعددة منها ضرائب الدخل والاستهلاك والضريبة الجمركية ورسوم الخدمات تسعى إلى تحصيل هذه الضرائب بكل أنواعها إلا أن عملية

التحصيل تخلق مناخا ملائما للفساد حيث يتنازل موظف التحصيل عن جزء من الضريبة لمصلحة دافعها مقابل تقاسم هذا الجزء المتنازل عنه، ويتضاعف هذا النوع من الفساد في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الضريبة أو التي يتأرجح نظامها الاقتصادي بين التخطيط المركزي وبين آليات السوق الحر.

وعلى وفق ما تقدم يتضح أن الفساد الإداري والمالي في المعاملات والخدمات التي تقدمها الدولة وفي الإيرادات الحكومية، والقصور عن تطبيق القوانين العامة ووجود دوافع شخصية تحفز ممارسة الفساد أهمها ضعف الوازع الديني والقيم الأخلاقية والحس الوطني والرغبة في الربح السريع دون بذل جهد مقابل ذلك هذا ما يوفر بيئة مناسبة للفساد في ظل قصور القوانين ومضمونها أو كثرة قواعدها وغياب الرقابة والمساءلة الفاعلة المتمثلة في غياب السلطة القضائية والمستقلة والإعلام الحر... وغيرها.

المطلب الثالث: دور مؤسسات التعليم العالي في مكافحة الفساد

يهدف هذا المطلب إلى بيان دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في مكافحة الفساد والحد من انتشاره، والتعرف على المجهودات الأكاديمية والبحثية المبذولة والدور الرقابي في مكافحة الفساد من طرف هذه المؤسسات في إطار تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل في مختلف القطاعات من أجل رفع كفاءة أدائها .

الفرع الأول: الهدف من الدور الرقابي لمؤسسات التعليم العالي في مكافحة الفساد

يمكن تحديد الأهداف العامة من المحاولات المبذولة من قبل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لمواجهة مظاهر الفساد المالي والإداري في ثلاثة أهداف وهي⁽¹⁾

الهدف الأول: الهدف الإستراتيجي

يتمثل هذا الهدف بربط نشاطات الأجهزة الرقابية في الجزائر والأهداف الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وحيث أن الأهداف الإستراتيجية تتمثل في مكافحة الفساد والارتقاء بمستوى العمل الرقابي عبر قيام مؤسسات التعليم العالي بتوفير الكوادر والبيئة اللازمة للقضاء عليها، وكل ذلك بهدف تحقيق التقدم في المجتمع وهذا لا يحدث إلا بتطوير عمل مؤسسات التعليم العالي وإحداث تغييرات جوهرية في سلوكيات العاملين بها وتطوير كل الأساليب المتبعة بها وصولا لتخريج أواج من الخريجين تم تنشئتهم على مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، ليكون انخراطهم في مختلف القطاعات يعود بالنفع على المجتمع للقضاء على كل مظاهر الفساد.

(1) سناء طوطح، أثر الفساد على مؤسسات التعليم العالي والوسائل الأكاديمية المقترحة للحد منه، ملتقى المبادرة العربية الأكاديمية

لمكافحة الفساد، ص6. متاح على الموقع التالي: <https://www.rolacc.qa/wp-content/uploads/2019/06/Dr.-Sanaa.pdf>

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

الهدف الثاني: الهدف التطويري

يجب على مؤسسات التعليم تركيز عملها على تطوير كفاءة الأجهزة الرقابية أولاً والكوادر التعليمية ثانياً، وذلك من خلال اعتماد مؤشرات ومعايير تمثل كفاءة العمل بها وتطبيقها، وتحديد جوانب الضعف فيها، وأيضاً تحديد جوانب القوة فيها وتوافر النمو السليم لها لأجل الوقاية من الفساد وصورها. وكوننا نتحدث عن هدف تطويري فلا بد من الإشارة إلى أن الوسائل الإدارية والتعليمية القديمة لم تعد قادرة ولا مناسبة للتعامل مع المستجدات التعليمية الحالية، ومن هنا كان على مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) تطوير أساليب التدريس ومنها ابتكار مساقات بوسائل حديثة لمكافحة الفساد.

الهدف الثالث: الهدف الإداري

نجد أن مؤسسات التعليم العالي باتت تركز على محورين في عملها على النحو الآتي:

- ✓ التركيز على تدريب الكوادر سواء الأكاديمية أو الإدارية لرفع الأداء وتحقيق جودة في مستخرجات العمل التعليمي، وذلك عبر الوسائل الحديثة التي تتطلع إليها تلك الكوادر من خلال المؤتمرات والدورات والندوات خدمة للصالح العام.
- ✓ التركيز على البحوث والتي يتم من خلالها تجميع وتنظيم المعلومات الشاملة لظاهرة الفساد المتعلقة بجميع أجهزة الدولة ومحاولة تفعيلها والوقوف على جوانب الخلل ومعالجتها في شكل أبحاث منتجة تفيد المجتمع ككل.

الفرع الثاني: محددات قدرة التعليم العالي على أداء أدواره في مكافحة الفساد

إن أداء المؤسسات الجامعية لأدوارها في إشاعة ثقافة النزاهة أو كشف الفساد، ليست بالسلسلة التي يتوقعها البعض، فهي أدوار ليست ملزمة إنما هي أدوار استشارية بحكم الصلاحيات الممنوحة لهيئات رسمية محددة بمتابعة قضايا الفساد.

يرافق ذلك، وجود صعوبات أخرى تعيق الأدوار الاستشارية والتثقيفية للجامعات، وأهمها: (1)

1. **معضلة تأثير السياسة في التعليم:** إن العضلات التي تواجه قدرة التعليم الجامعي على أداء رسالته بشكل طبيعي زادت سلبية بفعل عامل مضاف ألا وهو دور العامل السياسي، الذي قد يفرض سطوته على المؤسسات الجامعية تحت ظروف عدة لسنا بمعرض تناولها هنا. ومعضلة التحزيب تظهر من خلال وجود أو عدم وجود الجدية في أداء الجامعات لرسالتها بعيداً عن التوافقات السياسية القائمة.

2. **إشكالية غياب الأعراف الأكاديمية:** وهذه واحدة من العضلات التي قد يثيرها العمل الأكاديمي، بمعنى ضعف قدرة المؤسسات الجامعية على تكوين أعراف جامعية تجعل الجامعة بمعزل عن العمل السياسي، وهذا راجع إلى

(1) خضر القرغولي، إسراء علاء، منظور للإرتقاء بدور الجامعة في مكافحة الفساد، مجلة العلوم القانونية، العدد 33، جامعة بغداد، سنة 2016، ص 13.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

أسباب متعددة وإلى تاريخ سابق على العام 2003، والمهم ان الضعف في هذا المؤشر يجعل بعض فعاليات المؤسسات الجامعية بعيدة عن الغايات التي يفترض ان تؤديها.

ما تقدم، مشاكل موجودة. ومن يقصد الإصلاح عليه ان يتواجه معها. ولا ينف ذلك ان هناك رصانة، وهناك كثير جيد، وهناك نواتج صحية للعملية التعليمية.

ما نريده صراحة هو قليل من حوار، ما ندعو إليه هو وضع التعليم في مكانه الصحيح. فالمجتمعات مهما أظلم عليها تبقى حية، وهناك من يبصر السلبية، وكل ما يترجاه هو إزالة التشوهات الضارة، أو الغفلة الحاصلة، أو عدم التحسب لطبيعة ما آلت إليه أوضاع المجتمع. وعلى التعليم إتيان أدواره المفترضة، فكيف يمكن ان يكون للجامعات وللبحث العلمي الذي تنفذه ان يكون جزءا من حل معضلة السائد في البلاد؟

الفرع الثالث: الجهود الأكاديمية الضرورية المتخذة للوقاية من الفساد المالي والإداري.

بالضرورة يتطلب الحال ان يكون للجامعات أهداف وغايات عدة منها: (1)

1. تثقيف الطالب بان الدولة ومؤسساتها أنشأت من اجله، وان تخصيص وصرف الموارد إنما جاء ليلبي احتياجاته في الوصول

إلى مرحلة الرفاهية، وان الفساد يضعف من تلك الغايات.

2. إعداد دراسات تطبيقية في مجال الكشف عن الفساد وطرق مكافحته.

3. المساعدة في قياس حجم الفساد في مؤسسات الدولة، لغرض فضحه وتقليله.

4. إضافة مناهج في كافة الكليات معنية بقضايا المحاسبية والشفافية والنزاهة، بهدف بناء ثقافي في هذا المجال والعمل

على جلها مواد تطبيقية وليس نظرية فحسب بهدف تطوير فاعليتها وقدراتها وصلاحياتها في بناء الجيل الجديد.

5. حث السلطة التشريعية على إصدار تشريعات اشراك الجامعات في مكافحة الفساد، وفرض إشراك الجامعة في أعمال الإدارات الحكومية؛ وبضمنها أعمال المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.

6. مشاركة الجامعات في قياس كفاءة أداء المؤسسات الإدارية والسياسية.

(1) سناء طوطح، دور الجامعات في مكافحة الفساد والحد منه، تم الإطلاع في 23 جوان 2022،

على الساعة 23:06. www.maannnews.net/articles/963174.htm

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

الدراسة الأولى:

دراسة سلمى منصور سعد، إبتهاج إسماعيل يعقوب، قراء تحليلية، "دور مؤسسات التعليم العالي في الحد من الفساد المالي والإداري"، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق.

أهداف الدراسة:

- التعريف بماهية الفساد الإداري والمالي
- التعريف بمخاطر الفساد المالي والإداري والتعرض لبعض الأزمات المالية المصاحبة له والتي ظهرت آثارها وبشكل جلي على إقتصاديات عدة دول
- التعرف على واقع برامج التعليم المحاسبي الجامعي الحالية، ومدى الحاجة إلى إعادة النظر إلى تلك البرامج وإدخال برامج تربوية تركز على أخلاقيات المهنة، وتطوير المواد الدراسية بالإستحداث والتحديث
- تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور المؤسسات التعليمية للحد من الفساد الإداري والمالي.

نتائج الدراسة:

- يعد الفساد فيروس العصر بتصنيفاته وأشكاله كافة، إنتشر بشكل كبير في مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي ونجم عنه هدر كبير في الموارد وأثر سلبا في التنمية الاقتصادية
- بالرغم من تعدد مسببات الفساد (سياسية، إقتصادية، إجتماعية) وإختلاف تأثيرها من بيئة إلى أخرى يبقى المسبب الرئيسي هو تدني منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات
- مؤسسات التعليم العالي هي إحدى الدعائم الأساسية في بناء صرح العراق الجديد من خلال رفدها لسوق العمل بالكوادر المؤهلة القادرة على تلبية متطلبات الاقتصاد العراقي، وتواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة في التصدي لظاهرة الفساد بمختلف أشكاله سواء كان داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها
- يمكن للمؤسسات التعليمية المساهمة في الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال عدة محاور منها إعادة النظر بالمناهج الدراسية، الكوادر التدريسية المؤهلة، الإجراءات الداخلية للمؤسسة في التصدي للفساد، ودور المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع
- أسهمت الأجهزة المتعددة (هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، مكتب المفتش العام في وزارة التعليم العالي، أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي) بدور بارز في تقليل حالات الفساد في قطاع التعليم مقارنة بمؤسسات الدولة الأخرى، إلا أن الدعوة للإرتقاء بعمل تلك الأجهزة لا تزال قائمة لتحقيق هدف نزاهة المؤسسات التعليمية.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

الدراسة الثانية:

دراسة خديجة مقبول الزهراني، مقال تحليلي، "الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي الأسباب وسبل العلاج"، دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، 2012.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الفساد المالي والإداري
- الكشف عن مظاهر وصور الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي والدولر الذي يقوم به التعليم العالي في مكافحة هذا الفساد
- الكشف عن أسباب إنتشار الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي
- الوصول إلى تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في القضاء على هذا الفساد.

نتائج الدراسة:

- أوضحت الدراسة غموض مفهوم الفساد الإداري والمالي وعدم وجود تعريف موحد ومحدد ومتفق عليه. كما تبين من خلال التعريفات العديدة التي تم إستعراضها أن الفساد الإداري والمالي متداخلان إلى درجة يصعب معها الفصل بينهما، وأن الفساد الإداري هو الحزن الذي ينشأ فيه الفساد المالي
- تبين من خلال الدراسة أن مظاهر وصور الفساد الإداري والمالي متعددة ومتنوعة وأنها تختلف في حدتها ودرجة خطورتها وذلك تبعاً للمؤسسات والقطاعات التي تنتشر بها
- إستعراض النقاط التي وضعها رئيس ديوان المراقبة العامة في المملكة والتي تهدف إلى أخذ التدابير للقضاء على ظاهرة الفساد الإداري والحد منها.

الدراسة الثالثة:

دراسة صليحة بوجادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية تخصص شريعة وقانون، " آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري"، السنة الجامعية 2017-2018، جامعة باتنة 1.

أهداف الدراسة:

- تبين حقيقة ظاهرة الفساد المالي والإداري وأسباب ظهورها وواقع الجزائر منها
- لفت إنتباه جميع الفئات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي والإداري، وذلك بعد تحديد مفهومه، ونشأته وأسباب ظهوره وأهم مظاهره، وآثاره ونتائجه السيئة على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام ومن جميع النواحي إذ أنه أخطر شئ على هذا الوطن
- محاولة عرض مختلف الآليات التي رصدت من أجل مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر، وبيان دورها في ذلك، مع محاولة تحديد مواطن القوة ومواطن القصور فيها
- بيان نظرة القيم الدينية والاجتماعية للفساد المالي والإداري باعتبارها من المعايير التي يقاس عليها
- إن الفساد والإرهاب من أخطر ما يصيب جسد الأمة ماضيا وحاضرا ومستقبلا، إذ أن المجتمع أصبح يئن منهما في كل وقت وأن.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

نتائج الدراسة:

- عدم وجود تعريف دقيق ومحدد للفساد، نظرا لإختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها
- لم ينص المشرع الجزائري على تعريف محدد للفساد وإنما نص فقط على تعداد جرائمه
- إن الفساد في الشريعة الإسلامية عامل يشمل جميع المعاصي فهو بذلك أشمل وأعم من الفساد في القانون الوضعي الذي يقصد به إستعمال الوظيفة العامة على حساب المصلحة الخاصة للكسب الشخصي
- إن مكافحة الفساد في الجزائر تتجسد من خلال سن قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته وإنشاء الهيئة الوطنية.

الدراسة الرابعة:

دراسة أيمن يوسف، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، "تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية"، السنة الجامعية 2007-2008، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر.-

أهداف الدراسة:

- دراسة مدى تطور التعليم العالي في الجزائر...وهذا منذ الإستقلال
- دراسة مدى نجاح التعليم العالي في الجزائر في تحقيق الأهداف العامة التي من المفروض أن يحققها التعليم العالي
- دراسة آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يخص طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي
- دراسة إتجاهات أعضاء هيئة التدريس فيما يخص مدى إستجابة الإصلاحات الحالية للإستجابة إلى التحديات الحالية للتعليم العالي.

نتائج الدراسة:

- إذا لم تستطيع الجامعة تكوين نشاطاتها التعليمية وبحوثها مع متطلبات المجتمع قد تعزل وتتعدى أهمية التعليم العالي إذا لم تحقق هذه المتطلبات
- الجامعة ليست محطة تزود بالعلم والمعرفة فقط، بل أن دورها وأهدافها أسمى من ذلك وهي أن تجعل من التعليم الجامعي يرقى إلى مصاف التعليم العالي في جميع دول العالم وأن يحقق التطور الدوري إلى الأمام في كل موسم من المواسم
- كما أن الحريات والحقوق الجامعية المتاحة هي فضاء للنقاش والتطوير المعرفي والتبادل الثقافي وترسيخ المبادئ الوطنية والعمل على بناء العلاقات العلمية الناجحة، وغياب هذه الحريات والحقوق يعرقل تطور التعليم العالي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

Souad Ali Omer Burak, Abdalla Mohamed Almabrouk Alghandouri, « Administrative & Financial curuptionn in developing countives (case of study) », the international journal of enjineering and science (IJES).

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مفهوم الفساد الإداري ومظاهره، وأسبابه، وتأثير الفساد الإداري على النمو الاقتصادي، وعرضت أيضا معاملة مقترحة للفساد الإداري من منظور الإدارات الحديثة. وتوصلت الدراسة إلى:

- تناول أدباء الإدارة ثلاث طرق لشرح مفهوم الفساد الإداري، في الواقع هذه الظاهرة لها إرتباط وثيق بالسلوك البشري والتنظيمي والثقافي والبيئي بحيث لا يمكن تفسيرها من جانب واحد
- يعتبر الفساد الإداري والمالي ظاهرة سلبية من خلال آثاره السلبية
- تم تنبيه دول العالم لظاهرة الفساد مما دفعها للبحث عنه وعن سبل الوقاية منه، حيث ركزوا على التربية والتعليم وبناء الإنسان والتدريب والتطوير
- تظهر ظاهرة الفساد الإداري عادة في أجهزة الإدارة المركزية
- بالرغم من وجود عدة أساليب وإستراتيجيات لمكافحة الفساد إلا أن هذه الأساليب والإستراتيجيات إذا لم تقوم على قاعدة قوية وفعالة كقضاء عادل وتطبيق سليم للإجراءات بالإضافة إلى ذلك بتأسيس نظام ديمقراطي حقيقي، قد لا تنجح في محاربة ظاهرة الفساد الإداري
- المسؤولون الذين يبقون لفترة طويلة في مكن واحد يؤدي إلى تغيير سلوكهم.

الدراسة الثانية:

Nari-liisliv, « the couses of administrative corruption, Hypotheses for central and eastern europe « thesis is a partial fulfilment of the requirements for the naster 's degree in public Administration university of tartu, faculty of social scienccec department of publuc administration, 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- الفحص النظري للأسباب الإدارية للفساد في وسط وشرق أوروبا، توفر الأطروحة في الإطار النظري توضيح للمتغيرات التفسيرية المحتملة للفساد ويشق العديد من الفرضيات التي يمكن اختبارها بالتحليلات التجريبية في دول مابعد الشيوعية.
- وتوصلت الدراسة إلى وضع عدة فرضيات منها:
- إنخفاض الدخل مصحوبة بإرتفاع معدل البطالة وإرتفاع معدلات التضخم يرتبط إرتباطا إيجابيا مع مستوى الفساد
- زيادة اللامركزية (المالية) ووجود ولي أمر للمؤسسات (مثل وسائل الإعلام المتنقلة) مرتبطة سلبا بمستوى الفساد
- الهيمنة على السلطة الرئاسية وعدد المسؤولين السابقين فيها ترتبط إرتباطا إيجابيا بمستوى الفساد

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

- التشظي العرقي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بمستوى الفساد

الدراسة الثالثة:

Sintayehu kassaye alemu, the meaning, idea and history of university/higher education in african : a brief literature review, fire : forum for international research in education vol 4, issue 3, 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- إثارة مناقشات علمية حول مفهوم وتاريخ الجامعة أو مؤسسات التعليم العالي، كما أنها لإظهار إنتشار أشكال متعددة من مؤسسات التعليم العالي في آسيا وإفريقيا والعالم العربي منذ القرون الوسطى، في حين أن بعض العلماء يجادلون أنه كانت فقط في أوروبا.

وتوصلت الدراسة إلى:

- يجب أن يكون العلماء عادلين في فهم وتقديم التاريخ من هذه المنظورات سيكون من العدل الإعتراف بوجود أشكال مختلفة من مؤسسات التعليم العالي في مناطق مختلفة من العالم، ليس هذا فقط، بل من الأفضل أيضاً الإعتراف بمساهماتهم في العصر الحديث

- كان هناك تفاعل بين مختلف مؤسسات التعليم العالي وطلابها، حيث يتضح أن في القرنين السابع والثامن كان الطلاب والعلماء / المتدربون من اليابان يسافرون إلى الصين للدراسة

- في القرون الوسطى رحبت الجامعات الأوروبية ومؤسسات التعليم العالي العربية بعلماء من مناطق مختلفة بما في ذلك من إفريقيا بغض النظر عن الجنسية

- من الصعب وغير المنصف إعتبار جامعات العصور الوسطى الأوروبية على أنها مؤسسات التعليم العالي الأصلية الوحيدة التي لا جدال فيها في العالم، ومع ذلك من خلال عملية الإستعمار والعولمة أثرت على مؤسسات التعليم العالي والجامعات في العالم من حيث النظام، التنظيم الهيكلي المنهج، لغات التدريس، البحث، المنهجية والتربية المؤسسية وما إلى ذلك.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

وتم التطرق لموضوع الفساد المالي والإداري في مختلف الدراسات والإهتمام الكبير من طرف الباحثين والدارسين في موضوع الفساد بمختلف أنواعه، إلا أن هناك قلة قليلة جداً تطرقت إلى دراسة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي بالرغم من أهمية هذا النوع من الفساد لما له من آثار وخيمة تمس بالكوادر المؤهلة التي تبنى عليها الآمال في النهوض بالتنمية في المجتمع.

ولقد كانت لنا الفرصة لإلقاء الضوء على هذا النوع من الفساد مما أدى إلى تدهور مستوى مؤسسات التعليم العالي حيث أشرنا إلى مجموعة من مظاهره والجهود التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي في الحد منه من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سكيكة.

الفصل الأول:.....الأسس النظرية للفساد المالي والإداري ومؤسسات التعليم العالي

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذه الفصل تسليط الضوء على مختلف المفاهيم العامة للفساد المالي والإداري، لتقشيره وإنتشاره الواسع في مختلف دول العالم وسيطرته على مختلف المجالات بما فيها مجال التعليم العالي من خلال مؤسساته.

وفي هذا الصدد قمنا بالتطرق إلى مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والجهود المبذولة للحد منها.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد ما تم إستعراض الجانب النظري للدراسة في الفصل السابق الذي تم تخصيصه للإلمام بالمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتي سيتم قياسها من خلال هذا الفصل كدراسة تطبيقية، حيث سنحاول من خلال هذا الفصل إنجاز دراسة ميدانية لتحديد مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، والتعرف على الإجراءات المتخذة لمكافحته، وإستخدمت الدراسة إستبيان موجه على عينة من أعضاء هيئة التدريس ومعالجته بإستخدام برنامج « spss » الذي من خلال نتائجه سيتم إختبار فرضيات الدراسة وبالتالي الحكم على صحتها من عدمها.

وعليه سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: طريقة الدراسة والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: طريقة الدراسة والأدوات المستخدمة

المطلب الأول: عموميات حول مؤسسات التعليم العالي

الفرع الأول: مفهوم مؤسسات التعليم العالي

أولاً: تعريف مؤسسات التعليم العالي

عرف التعليم العالي على أنه هو المرحلة الأخيرة من مراحل الدراسة والأكثر تخصصاً يأتي مباشرة بعد المرحلة الثانوية ويمكن في نهايته من الحصول على شهادة جامعية تؤهل حاملها من الحصول على وظيفة ضمن تخصصه أو إكمال الدراسات العليا⁽¹⁾

وعرف ألفيا بأنه "التكوين التدريجي ويشتمل على حجم المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة بتوعيتها الطلاب وتهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة على للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني⁽²⁾" يعرف التعليم العالي حسب القانون الجزائري رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 04 أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي في مادته الثانية بأنه "كل نمط للتكوين أو التكوين والبحث يقوم على مستوى مابعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات متخصصة ومعتمدة من طرف الدولة" ويضمن هذا التعليم في مجال التكوين العالي لما بعد التدرج وساهم في التكوين المتواصل وحسب نفس القانون تعد مؤسسات التعليم العالي مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ومتعددة التخصصات.

يديرها مجلس إدارة متكون من ممثلي الدولة وممثلين منتخبين عن الأسرة الجامعية وممثلي القطاعات الأساسية المستعملة، تزود مؤسسات التعليم العالي بهيئات إستشارية تكلف على الخصوص بتقييم النشاطات العلمية والبيداغوجية للمؤسسة وتتشكل أساساً من ممثلي الأساتذة الذين ينتخبون من بين الأساتذة الأعلى رتبة، تملك مؤسسات التعليم العالي لتحقيق مهامها وسائل تضعها الدولة تحت تصرفها في شكل إعتمادات التسيير والتجهيز، كما يمكن لها في إطار مهامها تأدية خدمات وخبرات بمقابل عن طريق عقود وإتفاقيات وإستغلال براءات الإختراع والمتاجرة بمنتجاتها ونشاطاتها المختلفة، كما تخضع في سيرها إلى قواعد ملائمة لخصوصية مهامها لاسيما تطبيق المراقبة المالية والبعد والإستعمال المباشر للمداخل المحصل عليها في إطار جاري الخدمات والمتاجرة بمنتجاتها نشاطاتها المختلفة.⁽³⁾

من خلال ماسبق يمكننا تقديم تعريف شامل للتعليم العالي، بأنه التعليم الذي توفره الجامعات والمعاهد والمدارس العليا بإختلاف تخصصاتها والتي تمنح في نهاية المسار الدراسي لكل مستوى شهادات دراسية كشهادة

⁽¹⁾ غرزولي إيمان، معوقات إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 19، جامعة سطيف 1، الجزائر 2019/12/31، ص 337

⁽²⁾ صليحة كرش، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، سنة 2020، ص 19

⁽³⁾ الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99-05 سنة 1999.

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

الليسانس والماستر والدكتوراه وغيرها من الشهادات العالية، كما سيساهم في إثراء بيئة العمل بمخرجات ذات كفاءة وفعالية عالية من كوادر علمية تلبي حاجيات المجتمع.

ثانيا: أنواع مؤسسات التعليم العالي

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 111 مؤسسة تعليم عالي موزعة على 48 ولاية من التراب الوطني وتضم الأنواع التالية:(1)

1. **الجامعات:** حيث تضم 54 جامعة وهي مشكلة من المعاهد والكلديات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد فيها الدراسة عموما إلى ثلاث سنوات وأربع سنوات على حسب حجم النظام المعمول به، ماعدا كليات الطب والعلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة كما يمكن تعريف الجامعة على أنها المصدر المؤهل لإستقاء المعرفة من مناهج متعددة المصادر.
2. **المراكز الجامعية:** هناك 9 مراكز جامعية وهي بمثابة شكل مطور للملحقات الجامعية تابعة لجامعات كبرى.
3. **المدارس الوطنية العليا:** وتشمل 37 مدرسة على مستوى التراب الوطني، ويتم فيها إعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات بعد المرحلة الثانوية ليتم منحهم شهادة نجاح تعادل شهادات جامعية.
4. **المدارس العليا للأساتذة:** وهي في مجملها 11 مدرسة تتكفل هذه المدارس بإعداد وتكوين معلمين وأساتذة وتختلف مدة التكوين من طور إلى آخر.

الجدول رقم (01): حجم شبكة المؤسسات الجامعية لسنة 2022

الجهة المؤسسات	وسط	غرب	شرق	العدد
الجامعات	17	15	22	54
المراكز الجامعية	03	04	02	09
المدارس الوطنية العليا	21	08	08	37
المدارس العليا للأساتذة	03	03	05	11
			المجموع	111

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلم تاريخ الإطلاع: 2022/06/05
<https://www.mesrs.dz>.

(1) مشنان بركة، دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل.م.د في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة- السنة الجامعية 2015-2016، ص 159-160.

الفرع الثاني: مكونات ووظائف مؤسسات التعليم العالي

أولاً: مكونات مؤسسات التعليم العالي

لكي تقوم المؤسسات الجامعية بالوظائف التي أنشأت لأجلها لابد من عناصر وأطراف فاعلة ومتفاعلة تتمثل فيما يلي: (1)

(1) هيئة التدريس: تحتاج المؤسسات الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر ذي أهمية كبيرة تتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي الذي يعد حجر الزاوية في العملية التربوية التعليمية وهو القائم بهذه العملية لوصفه ناقلاً للمعرفة ومسؤولاً عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة.

ويعرف الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس في الجامعة على أنه الفرد الذي يحمل درجة دكتوراه أو ما يعادلها وإستثناء من يحمل درجة ماجستير، ويعين في الجامعة برتبة جامعية كأستاذ مساعد أو أستاذ مشارك أو أستاذ متعاقد ويعتبر عضو هيئة التدريس الدعامة الأساسية الكبرى في قوة الجامعة ومستواها ونوعيتها وسمعتها.

(2) الجماعة الطلابية: يعرف الطالب الجامعي على أنه شخص سمح له مستواه العلمي بالإنقال من المرحلة الثانوية بشقيها العام والتقني إلى الجامعة وفقاً لتخصص يخول له الحصول على الشهادة إذ أن للطالب الحق في إختيار التخصص الذي يتلاءم وذوقه ويتمشى وميوله، ويعتبر الطالب الجامعي أحد أهم العناصر الأساسية الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي.

فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته وإستعداداته الشخصية وتنمية مهاراته بهدف التحصن بالمعرفة اللازمة في حياته العملية اللاحقة لحياته الجامعية.

(3) الهيكل الإداري والتنظيمي:

الهيكل الإداري والتنظيمي هو تلك المكونات البشرية المتكاملة والمتناسقة النشاطات الإدارية والتنظيمية وفقاً للنظام الهيكلي العام والوظيفي (الهرم الإداري التنظيمي) التي تدير وتسير المؤسسة الجامعية وتسعى من خلال مخرجاتها إلى تحقيق الغايات التي أنشأت من أجلها.

إن من أهم عوامل نجاح المؤسسة الجامعية تكون الإطار الإداري الكفئ المتخصص وبناء الهيكل التنظيمي المرن دون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري والتنظيمي التربوي اللذان يساهمان مع وتكن بطرق مختلفة في تحسين المردود ودفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية.

(1) غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي-دراسة تحليلية لإتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص 59-60-61.

ثانيا: وظائف مؤسسات التعليم العالي

تؤدي مؤسسات التعليم العالي مجموعة من الوظائف الأساسية يمكن حصرها فيما يلي:⁽¹⁾

(1) العملية التعليمية: ويقصد بها النظام الدراسي المطبق وخدماته التعليمية لإكتساب المعلومة المتطورة والخبرة العلمية من خلال البرامج التعليمية هادفة وفق النظم المتعارف عليها وهنا يدخل في أطرها برامج التعليم عن بعد والتعليم الموازي وأساليب التعليم الذاتي من خلال التقنيات المعاصرة، كما يتضمن النظام التعليمي الخطط الدراسية والبرامج الأكاديمية التي تقدم في مختلف مؤسسات التعليم العالي في المراحل المختلفة بأشكالها المتعددة كما يشمل اللوائح والسياسات الدراسية، ومنه فالهدف الأساسي من هذه الوظيفة تخريج كفاءات بشرية تساهم في تنمية المجتمع وتطويره.

(2) البحث العلمي: يعد البحث العلمي أحد العناصر الرئيسية لتحقيق التقدم والتنمية وهو من وظائف الجامعة الأساسية وجزء لا يتجزأ من رسالتها، وتهدف إستراتيجيات البحث العلمي إلى تحقيق التنمية بجميع أبعادها لما يساهم في بناء المجتمع ورفقيه.

(3) خدمة المجتمع: تقدم مؤسسات التعليم العالي خدمات كثيرة للمجتمع منها تزويده بالكوادر العلمية المؤهلة، بالإضافة إلى الإستثمارات والندوات والفعاليات والدورات التدريبية والدراسات البحثية للمشاريع التنموية وهذا كله من أجل تحقيق طموحات المجتمع المادية، التعليمية والثقافية.

الفرع الثالث: أهداف وتحديات مؤسسات التعليم العالي

أولاً: أهداف مؤسسات التعليم العالي

(1) الأهداف الكلاسيكية للتعليم العالي: تكاد تجتمع مختلف الدراسات العربية والغربية على أن الأهداف الكلاسيكية تتمركز حول ثلاثة نقاط أساسية وهي كالتالي:⁽²⁾

- تعلم الأفراد وإعدادهم ليكونوا مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً لأداء واجبهم في بلادهم والنهوض بأممتهم
- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يساهم في مجال التقدم العلمي في الآداب والعلوم والمخترعات وإيجاد الحلول السلمية الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة وإتجاهاتها التقنية

المساهمة والإيجابية في دراسة وتشخيص وحل المشكلات التي يواجهها المجتمع وإستثمار العلم والتقنية من أجل توفير المعارف والثقافة والعمل على نشرها والمشاركة في التوعية من الظواهر والإسهام في تحسين وتصحيح الرأي العام.

(1) همادة بن عمومة، دور إدارة رأس المال الفكري في تشجيع الإبداع على مستوى مؤسسات التعليم العالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، سنة 2016-2017، ص 22.

(2) بوغراف حنان، قراءة في العلاقة بين الأخلاقيات وأهداف مؤسسات التعليم العالي، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة العدد الثامن، ج2، جوان 2017، ص 339-340.

الأهداف الحديثة للتعليم العالي: من بينها:

- توفير الحد الأدنى من المعارف والمعلومات في الموضوعات التي يدرسها المتعلم
- تمكين المتعلم من الاستفادة من المعارف والتعلم المستمر القائم على الجهد الذاتي لتنمية معلوماته والإستمرار في هذه العملية مدى الحياة
- تمكين المتعلم من القدرة على النقد والإبداع والتطوير وإدراك تداخل العلوم والمعارف وتولد حقول معرفية جديدة بإستمرار نتيجة لهذا التداخل والتفاعل مع معطيات الحياة المادية والإجتماعية والإقتصادية
- قدرة الخريج على خلق المعرفة الجديدة والمشاركة مع الجماعة والفرق البحثية وحل مشكلات التمويل والإدارة وتطبيق إجراءات المساءلة والمحاسبة
- تمكين المتعلم من القدرة على التنافس والإتجار في عالم الشغل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى رأسها الوفاء بإحتياجات سوق العمل في القطاعات العامة والخاصة الصغيرة والكبيرة الزراعية والصناعية والخدماتية
- تقوية العلاقات المتبادلة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع لتتلمس كل منهما إحتياجات الأخرى
- المساهمة في التنمية المجتمعية الشاملة من خلال توفير العاملين في التعليم والصحة وغيرها من المجالات المكونة للتنمية البشرية ورأس المال البشري القادر على إحداث التنمية الشاملة وضمان إستمرارها.

ثانيا: التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي

تواجه مؤسسات التعليم العالي ضغوط متزايدة وتحديات كثيرة تتمثل في:⁽¹⁾

- 1) النمو السريع في المعرفة:** حيث بلغت معدلات تزايد المعارف والعلوم حدا لا سابق له، هذا التزايد أدى إلى ظهور العديد من الإكتشافات والإختراعات والتي أحدثت بدورها تغيرا واضحا في طرق المعرفة بل وفي الحياة الإنسانية كلها.
- 2) الثورة العلمية والتكنولوجية:** خاصة مع الإتجاه المتزايد نحو إستخدام الآلة في مجالات الحياة المختلفة، وتطور تكنولوجيا الآلات المتناهية في الحجم والأدوات المعقدة والأجهزة عالية الطاقة والتي من المتوقع أن تحدث تغيرات جوهرية في البيئة الطبيعية والإجتماعية.
- 3) التطور الهائل في نظم ووسائل الإتصال:** وهو ما جعل الأفكار والمعلومات في أي مكان في متناول الجميع بحيث الكل يستطيع الإلمام بما يجري حوله من أحداث، وأصبح العالم اليوم كما يقال بحق قرية صغيرة بفضل التقدم الهائل في وسائل الإعلام والأقمار الصناعية.

(1) سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة بوزياف، المسيلة، سنة 2017-2018 ، ص 97-98.

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

(4) التغيرات السريعة في طبيعة المهن في سوق العمل: وذلك نتيجة الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة، حيث إختفت مهن وحرف أخرى في طريق الإختفاء، ظهرت مهن وحرف جديدة إقتضتها ظهور المخترعات الجديدة.

(5) الحرية الاقتصادية والتجارية: من خلال إنتشار مفاهيم الخصوصية وظهور نمط جديد في تقديم الخدمة التعليمية من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة (الربحية) والنظر إلى التعليم العالي كسلعة يمكن أن تقدم من ضمن الخدمات الأخرى التي تباع للأفراد، وإتفاقية الجاتس (Gats) والتي تعد أول إتفاقية قانونية تركز على تجارة الخدمات والتعليم هو أحد مكونات هذه الإتفاقية، والغرض منها هو تسريع وتيرة التجارة في قطاع الخدمات من خلال التخلص من كثير العقبات الموجودة.

المطلب الثاني: مجتمع ومتغيرات الدراسة

في هذا المطلب يتم التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة إضافة إلى متغيراتها.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأساتذة الدائمين لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة 20 أوت 1955، وبلغ عددهم 127 أستاذ.

وقد تم في إختيار عينة عشوائية بسيطة، والتي قد حجمها ب 60 أستاذ أي ما يعادل نسبة 47.24% من المجتمع الأصلي.

2- متغيرات الدراسة:

تتمثل فيما يلي:

- المتغير المستقل: الفساد الإداري والمالي.
- المتغير التابع: يتمثل في إنتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي.
- المتغيرات الشخصية: وتشمل المتغيرات الديمغرافية التالية: (الجنس، السن، المؤهل العلمي، الرتبة الأكاديمية، الخبرة المهنية).

المطلب الثالث: طرق جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أهم الطرق والأدوات المستخدمة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

1- طرق جمع البيانات:

قصد جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة وتحقيق أهدافها تم إستخدام الإستبيان كأداة الدراسة.

📊 الإستبيان (الإستمارة):

وهي أداة الدراسة حيث تعتبر من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وذلك عن طريق طرح أسئلة على الأفراد بطريقة موجهة، حيث تتميز الأسئلة بالوضوح والإختصار وذلك من أجل الحصول على إجابات موضوعية والتي تسمح بالوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة.

حيث صمم إستبيان الدراسة على النحو التالي:

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

- **المحور الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة مكونة من 05 فقرات (الجنس، السن، المؤهل العلمي، الرتبة الأكاديمية، الخبرة المهنية) ويتكون من معلومات عامة من وجهة النظر.
- **المحور الثاني:** مظاهر الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي وقسمت إلى 03 أجزاء وهي: المظاهر المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري، المظاهر المتعلقة بخدمة المجتمع، المظاهر المتعلقة بجانب البحث العلمي.
- **المحور الثالث:** الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: ثبات أداة الدراسة:

جدول رقم(02): معامل ألفا كرونباخ لكل محور

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري	11	0,928
مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بجانب البحث العلمي	11	0,946
مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بخدمة المجتمع	08	0,913
الاجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والاداري	16	0,915
المجموع		0,947

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يشير هذا الجدول رقم (02) بالاعتماد إلى النتائج المحصل عليها أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمختلف الأقسام تجاوزت 60% وهي تتراوح بين 0,913 و0,946 وهي قيمة مرتفعة، في حين أن القيمة الإجمالية لمعامل الفاكرونباخ هي 0,947 وهي قيمة مرتفعة كذلك، وهذا يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات التي تضمنتها الاستبانة.

هذا يعني أن أداة الدراسة تتميز بالثبات والدقة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستمارة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على كافة تساؤلات الدراسة، واختبار الفرضيات.

صدق الاتساق الداخلي:

لقد تم حساب صدق الاتساق الداخلي لكل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بالجانب التعليمي والإداري من وجهة نظر الاساتذة :

الجدول رقم (03): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	إحتكار بعض أعضاء هيئة التدريس مقررات معينة و تدريسها كل فصل	**0,828	0,000
02	يتراجع الأساتذة الطموحين عن حياتهم المهنية بسبب المصالح الشخصية لرؤساء الأقسام	**0,719	0,000
03	في بعض الأحيان يتم إساءة إستخدام المعدات الخاصة بالمؤسسة من قبل الرؤساء و الموظفين	**0,783	0,000
04	يغيب بعض المدرسين عن الفصول الدراسية في أغلب الأحيان ولا يعاقبون أبدا	**0,819	0,000
05	وجود أحزاب داخل القسم التعليمي مما يؤثر سلبا على إتخاذ بعض القرارات	**0,629	0,000
06	إجبار الطلاب على شراء مؤلفات أعضاء هيئة التدريس	**0,855	0,000
07	استغلال قيادات الأكاديمية للعاملين معهم لمصالحهم الشخصية	**0,744	0,000
08	عدم وجود آليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة	**0,814	0,000
09	عدم تغطية اغلب الأساتذة لجميع مفردات المقرر	*0,839	0,000
10	المجاملة في تقييم الأداء الوظيفي	**0,745	0,000
11	وجود محسوبية في إختيار أعضاء اللجان الدائمة	**0,611	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري تراوحت ما بين 0,611 و0,855 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بجانب البحث العلمي من وجهة نظر الأساتذة:

الجدول رقم (04): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات مظاهر الفساد المالي والإداري المتعلقة بجانب البحث العلمي

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم	**0,829	0,000
02	ضعف الدقة و المحكومية في تحكيم الأبحاث	**0,759	0,000
03	عمل فرق بحثية في مشاريع مدعومة ليعمل جميع أفرادها	**0,650	0,000
04	عدم وجود نزاهة في توزيع المشاريع البحثية	**0,815	0,000
05	ضعف الأمانة العلمية في التوثيق	**0,837	0,000
06	غالبا ما يميل الباحثون في تحليل نتائج البحوث الى آرائهم الشخصية	**0,804	0,000
07	إستغلال بعض المتعاقدين في عمل الأبحاث	**0,834	0,000
08	إستغلال الطلاب في البحث العلمي من قبل بعض الأساتذة	**0,885	0,000
09	هدر الأموال المخصصة للبحوث العلمية في أبحاث علمية وهمية	*0,841	0,000
10	عدم التعامل مع الباحثين في توفير المعلومات و الإحصاءات	**0,752	0,000
11	ضعف الدقة و الموضوعية في تحكيم الأبحاث	**0,903	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات مظاهر الفساد المالي والإداري المتعلقة بجانب البحث العلمي تراوحت ما بين 0,650 و 0,903 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بخدمة المجتمع من وجهة نظر الأساتذة:

الجدول رقم (05): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات مظاهر الفساد المالي والإداري المتعلقة بخدمة المجتمع

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع	**0,838	0,000
02	الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية	**0,887	0,000
03	يتم حجب بعض المعلومات والمعارف التي تخدم المجتمع	**0,912	0,000
04	إستغلال تقديم برامج خدمة المجتمع في تحقيق المصالح الخاصة	**0,850	0,000
05	يضع بعض أعضاء هيئة التدريس القبلية أو المنطقية أولوية في تقديمها لبرامج تخدم المجتمع	**0,787	0,000
06	إساءة إستخدام الممتلكات العامة	**0,797	0,000
07	إستغلال بعض الأساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة	**0,859	0,000
08	يؤثر بعض الأعضاء سلباً على الإلتزام و الولاء للوطن من خلال مايقدمونه للمجتمع	**0,455	0,005

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات مظاهر الفساد المالي والإداري المتعلقة بخدمة المجتمع تراوحت ما بين 0,455 و 0,912 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والإداري من وجهة نظر الاساتذة:

الجدول رقم (06): قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة

الفساد المالي والإداري

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	مكافحة الفساد يحتاج إلى إستحداث و تحديث المناهج الدراسية	**0,561	0,000
02	تعد الشفافية أحد أهم الوسائل الممكنة للكشف عن الفساد	**0,671	0,000
03	يكن دور مؤسسات التعليم العالي لتشجيع قيم النزاهة و الإستقامة من خلال الطاقم التدريسي لمكافحة الفساد	**0,710	0,000
04	تعزيز أخلاقيات المهنة و التدقيق عامل مهم لمكافحة الفساد	**0,823	0,000
05	لأنظمة الرقابة دور فعال في القضاء على الفساد	**0,813	0,000
06	تبني نظام حوكمة المؤسسات الحل الأنسب لمواجهة الفساد بكل أشكاله	**0,774	0,000
07	الإكثار من المؤتمرات والندوات المتعلقة بإظهار الفساد يقلل من حدة الظاهرة	**0,578	0,000
08	دمج تعليم مكافحة الفساد بتعليم النزاهة للحد من الظاهرة	**0,634	0,000
09	مراقبة الإلتزام بالدوام الرسمي من قبل إدارة الكلية	*0,817	0,000
10	مراقبة سير العمل للتأكد من مطابقته للأنظمة واللوائح	**0,778	0,000
11	دورات متابعة تفتيشية للوقوف على مناطق القصور	**0,664	0,000
12	التدقيق المالي في المشاريع البحثية	**0,603	0,000
13	منع الظهور الإعلامي بصفة أكاديمية إلا بعد موافقة الجميع	**0,499	0,000
14	تطبيق أنظمة الرقابة على الغياب و التأخر و إصدار قرار الحسميات	**0,623	0,000
15	التحقيق مع عضو هيئة التدريس إذا أخل بواجباته	**0,673	0,000
16	تنمية وتقوية مفهوم الرقابة لدى جميع الموظفين	**0,685	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل الارتباط لعبارات الإجراءات التي تتحدثها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والإداري تراوحت ما بين 0,499 و 0,823 وهي موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

البيانات الشخصية:

1.الجنس:

جدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	20	54,1%
أنثى	17	45,9%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة هي صفة الذكور بنسبة 54,1%، فيما بلغت نسبة الاناث 45,9%.

2.العمر

جدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	0	0%
بين 30 - 40	20	54,1%
بين 41 - 50	14	37,8%
من 51 فما فوق	3	8,1%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه أن الفئة الغالبة هي فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة حيث بلغت النسبة 54,1%، تليها الفئة بين 41 الى 50 وذلك بنسبة 37,8%، تليها فئة الافراد الذين تتراوح أعمارهم من 51 فما فوق

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

وذلك بنسبة %8,1، و منه نستطيع القول ان اغلب أفراد العينة هم من الفئة الشابة القابلة للتأهيل و التنمية في قدراتها الفكرية , مما يعطيها القدرة على تحقيق المزيد من الانجازات للكلية و الجامعة الجزائرية ككل.

3 المؤهل العلمي

جدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ماجستير	11	29,7%
دكتوراه	26	70,3%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن 70,3% من أفراد العينة المتحصلين على شهادة دكتوراه، تليها نسبة 29,7% للأفراد المتحصلين على شهادة ماجستي، وذلك راجع الى الوظيفة التي يشغلونها.

الرتبة الأكاديمية:

جدول رقم(10): توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية	التكرار	النسبة
أستاذ التعليم العالي	7	18,9%
أستاذ محاضر أ	11	29,7%
أستاذ محاضر ب	10	27%
أستاذ مساعد أ	7	18,9%
أستاذ مساعد ب	2	5,4%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن 29,7% من أفراد العينة هم أساتذة محاضرين أ، تليها نسبة 27% من الأساتذة المحاضرين ب، تليها نسبة 18,9% من الأساتذة المساعدين أ وأساتذة التعليم العالي، وفي الأخير تأتي نسبة 5,4% للأساتذة المساعدين ب.

جدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
من 1 الى 5 سنوات	4	10,8%
من 6 الى 10 سنوات	11	29,7%
من 11 الى 15 سنة	13	35,1%
من 16 سنة فأكثر	9	24,3%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن 35,1% من أفراد العينة الذين لديهم خبرة بالجامعة، تليها نسبة 29,7% من الأفراد الذين لديهم خبرة بالجامعة من 6 الى 10 سنوات، تليها نسبة 24,3% من الأفراد الذين لديهم خبرة من 16 سنة فأكثر، وفي الأخير تأتي نسبة 10,8% للأفراد الذين لديهم خبرة بالجامعة أقل من 5 سنوات، وعليه يمكن القول ان افراد عينة الدراسة لديهم الخبرة التي تمكنهم من تحقيق الكفاءة و الفعالية في اداء مهامهم.

المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة

أولاً: مظاهر الفساد المالي والاداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري من وجهة نظر الاساتذة:

جدول رقم (12): الوسط الحسابي لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	إحتكار بعض أعضاء هيئة التدريس مقررات معينة و تدريسها كل فصل	3,67	0,973	موافق
2	يتراجع الأساتذة الطموحين عن حياتهم المهنية بسبب المصالح الشخصية لرؤساء الأقسام	3,75	0,796	موافق
3	في بعض الأحيان يتم إساءة استخدام المعدات الخاصة بالمؤسسة من قبل الرؤساء و الموظفين	3,62	0,892	موافق
4	يغيب بعض المدرسين عن الفصول الدراسية في أغلب الأحيان ولا يعاقبون أبدا	3,67	0,851	موافق
5	وجود أحزاب داخل القسم التعليمي مما يؤثر سلبا على إتخاذ بعض القرارات	3,27	0,902	محايد
6	إجبار الطلاب على شراء مؤلفات أعضاء هيئة التدريس	3,45	0,960	موافق
7	استغلال قيادات الأكاديمية للعاملين معهم لمصالحهم الشخصية	3,62	0,794	موافق
8	عدم وجود آليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة	3,29	0,967	محايد
9	عدم تغطية اغلب الأساتذة لجميع مقررات المقرر	3,05	1,200	محايد
10	المجاملة في تقييم الأداء الوظيفي	3,51	0,989	موافق
11	وجود محسوبية في إختيار أعضاء اللجان الدائمة	3,70	0,701	موافق
الإجمالي	مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري	3,51	0,701	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

من خلال الجدول يتضح لنا مايلي:

-المتوسط الحسابي لكل من العبارات رقم 1، 2، 3، 4، 6، 7، 10، 11 جاء ضمن الفئة [2,4; 3,4] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن في بعض الأحيان يتم اساءة استخدام المعدات الخاصة بالمؤسسة من قبل الرؤساء والموظفين، كما أن الأساتذة الطموحين يتراجع عن حياتهم المهنية بسبب المصالح الشخصية لرؤساء الأقسام...الخ.

-المتوسط الحسابي لكل من العبارات رقم 5، 8، 9 جاء ضمن الفئة [3,4; 2,6] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة محايد والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه لا توجد اليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة، كما أن وجود أحزاب داخل القسم التعليمي لا يؤثر سلبا على اتخاذ بعض القرارات. بشكل عام أفراد مجتمع الدراسة يبدون موافقة على عبارات مظاهر الفساد المالي والاداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري من وجهة نظر الاساتذة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,51 بدرجة تشتت 0,701، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق والذي يشير الى أنه توجد مظاهر الفساد المالي والاداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بالجانب التعليمي والاداري من وجهة نظر الاساتذة.

ثانيا: مظاهر الفساد المالي والاداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بجانب البحث العلمي من وجهة نظر الاساتذة:

جدول رقم (13): الوسط الحسابي لعبارات مظاهر الفساد المالي والاداري المتعلقة بجانب البحث العلمي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم	3,62	0,981	موافق
2	ضعف الدقة و المحكومية في تحكيم الأبحاث	3,62	0,923	موافق
3	عمل فرق بحثية في مشاريع مدعومة لاي عمل جميع أفرادها	3,08	0,953	محايد
4	عدم وجود نزاهة في توزيع المشاريع البحثية	3,75	0,830	موافق
5	ضعف الأمانة العلمية في التوثيق	3,67	0,944	موافق
6	غالبا مايميل الباحثون في تحليل نتائج البحوث الى آرائهم الشخصية	3,72	0,990	موافق
7	إستغلال بعض المتعاقدين في عمل الأبحاث	3,51	1,121	موافق
8	إستغلال الطلاب في البحث العلمي من قبل بعض الأساتذة	3,75	0,830	موافق

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

9	هدر الأموال المخصصة للبحوث العلمية في أبحاث علمية وهمية	3,70	1,151	موافق
10	عدم التعامل مع الباحثين في توفير المعلومات و الإحصاءات	3,75	0,894	موافق
11	ضعف الدقة و الموضوعية في تحكيم الأبحاث	3,89	0,965	موافق
الإجمالي	مظاهر الفساد المالي والإداري المتعلقة بجانب البحث العلمي	3,64	0,780	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

-المتوسط الحسابي لكل من العبارات رقم 1، 2، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، جاء ضمن الفئة [2,4; 3,4] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه يتم دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم مع وجود ضعف الدقة والمحكومية والموضوعية في تحكيم الأحداث، كما أنه لا توجد نزاهة في توزيع المشاريع البحثية.

-المتوسط الحسابي لكل من العبارات رقم 3 جاء ضمن الفئة [2,6; 3,4] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة محايد والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن عمل فرق بحثية في مشاريع مدعومة لا يعمل جميع أفرادها.

بشكل عام أفراد مجتمع الدراسة يبدون موافقة على عبارات مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بجانب البحث العلمي من وجهة نظر الاساتذة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,64 بدرجة تشتت 0,780، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق والذي يشير إلى أنه توجد مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بجانب البحث العلمي من وجهة نظر الاساتذة.

ثالثاً: مظاهر للفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلق بخدمة المجتمع من وجهة نظر الاساتذة.

جدول رقم (14): الوسط الحسابي لعبارات مظاهر للفساد المالي والإداري المتعلق بخدمة المجتمع

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع	3,51	1,044	موافق
2	الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية	3,67	1,081	موافق
3	يتم حجب بعض المعلومات والمعارف التي تخدم المجتمع	3,51	1,095	موافق
4	إستغلال تقديم برامج خدمة المجتمع في تحقيق	3,64	0,977	موافق

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

	المصالح الخاصة			
5	يضع بعض أعضاء هيئة التدريس القبلية أو المنطقية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع	3,59	0,926	موافق
6	إساءة استخدام الممتلكات العامة	3,64	1,033	موافق
7	إستغلال بعض الأساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة	3,62	1,036	موافق
8	يؤثر بعض الأعضاء سلبا على الإلتزام و الولاء للوطن من خلال مايقدمونه للمجتمع	3,05	1,223	محايد
الإجمالي	مظاهر للفساد المالي والإداري المتعلق بخدمة المجتمع	3,53	0,833	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

-المتوسط الحسابي لكل من العبارات رقم 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7 جاء ضمن الفئة [4,2; 3,4] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه يتم حجب بعض المعلومات والمعارف التي تخدم المجتمع، كما أن بعض أعضاء هيئة التدريس يضع القبلية أو المنطقية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع.

-المتوسط الحسابي للعبارة رقم 8 جاء ضمن الفئة [3,4; 2,6] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة محايد والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن بعض الأعضاء يؤثر سلبا على الإلتزام والولاء للوطن من خلال مايقدمونه للمجتمع.

بشكل عام أفراد مجتمع الدراسة يبدون موافقة على عبارات مظاهر للفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلق بخدمة المجتمع من وجهة نظر الاساتذة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,53 بدرجة تشتت 0,833، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق والذي يشير الى أنه توجد مظاهر للفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلق بخدمة المجتمع من وجهة نظر الاساتذة.

رابعاً: الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والإداري من وجهة نظر الاساتذة:
جدول رقم (15): الوسط الحسابي لعبارات الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والإداري

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	محاربة الفساد يحتاج إلى إستحداث و تحديث المناهج الدراسية	3,67	1,156	موافق
2	تعد الشفافية أحد أهم الوسائل الممكنة للكشف عن الفساد	4,10	0,906	موافق
3	يكن دور مؤسسات التعليم العالي لتشجيع قيم النزاهة و الإستقامة من خلال الطاقم التدريسي لمكافحة الفساد	4,08	0,795	موافق
4	تعزيز أخلاقيات المهنة و التدقيق عامل مهم لمكافحة الفساد	4,32	0,747	موافق بشدة
5	لأنظمة الرقابة دور فعال في القضاء على الفساد	4,21	0,672	موافق بشدة
6	تبني نظام حوكمة المؤسسات الحل الأنسب لمواجهة الفساد بكل أشكاله	4,02	0,832	موافق
7	الإكثار من المؤتمرات والندوات المتعلقة بإظهار الفساد يقلل من حدة الظاهرة	3,64	9,977	موافق
8	دمج تعليم مكافحة الفساد بتعليم النزاهة للحد من الظاهرة	3,78	0,975	موافق
9	مراقبة الإلتزام بالدوام الرسمي من قبل إدارة الكلية	3,94	0,704	موافق
10	مراقبة سير العمل للتأكد من مطابقته للأنظمة واللوائح	3,86	0,787	موافق
11	دورات متابعة تفتيشية للوقوف على مناطق القصور	3,75	0,796	موافق
12	التدقيق المالي في المشاريع البحثية	3,83	0,799	موافق

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

13	منع الظهور الإعلامي بصفة أكاديمية إلا بعد موافقة الجميع	3,32	0,973	محايد
14	تطبيق أنظمة الرقابة على الغياب و التأخر و إصدار قرار الحسميات	3,72	0,838	موافق
15	التحقيق مع عضو هيئة التدريس إذا أخل بواجباته	3,75	0,683	موافق
16	تنمية وتقوية مفهوم الرقابة لدى جميع الموظفين	3,86	0,713	موافق
الإجمالي	الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والاداري	3,87	0,560	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

-المتوسط الحسابي لكل من العبارات رقم 5,4 جاء ضمن الفئة [5; 4,2] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق بشدة والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن تعزيز أخلاقيات المهنة والتدقيق عامل مهم لمكافحة الفساد، كما أن لأنظمة الرقابة دور فعال في القضاء على الفساد.

-المتوسط الحسابي للعبارة رقم 1، 2، 3، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 14، 15، 16 جاء ضمن الفئة [4,2; 3,4] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن محاربة الفساد يحتاج الى استحداث وتحديث المناهج الدراسية وأن الشفافية تعد أحد أهم الوسائل الممكنة للكشف عن الفساد، مع أن دور مؤسسات التعليم العالي يكمن دورها في تشجيع قيم النزاهة والاستقامة من خلال الطاقم التدريسي لمكافحة الفساد.

-المتوسط الحسابي للعبارة رقم 13 جاء ضمن الفئة [3,4; 6,2] لسلم ليكارت الخماسي، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة محايد والذي يشير الى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه لا يتم منع الظهور الاعلامي بصفة أكاديمية لا يتم الا بعد موافقة الجميع.

بشكل عام أفراد مجتمع الدراسة يبدون موافقة على عبارات الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي والاداري من وجهة نظر الاساتذة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,87 بدرجة تشتت 0,560، وهو متوسط يقع ضمن مجال الموافقة موافق والذي يشير الى أن مؤسسات التعليم العالي تتخذ اجراءات لمكافحة الفساد المالي والاداري.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

-تنتشر مظاهر الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري من وجهة نظر الفئة المستجوبة من الأساتذة.

جدول رقم (16): اختبار T ومستوى المعنوية لقياس مدى انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري من وجهة نظر الفئة المستجوبة من الأساتذة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
الفرضية الأولى	3,51	0,701	4,454	0,004

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول مدى انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري من وجهة نظر الفئة المستجوبة من الأساتذة، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,51 والانحراف المعياري 0,701، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 4,454 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: تنتشر مظاهر الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري من وجهة نظر الفئة المستجوبة من الأساتذة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

-توجد ملامح ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والمرتبطة بجانب البحث العلمي، من وجهة نظر أساتذة الكلية.

جدول رقم (17): اختبار T ومستوى المعنوية لقياس ملامح ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والمرتبطة بجانب البحث العلمي، من وجهة نظر أساتذة الكلية.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
الفرضية الثانية	3,64	0,780	5,038	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول ملامح ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والمرتبطة بجانب البحث العلمي، من وجهة نظر أساتذة الكلية، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,64 والانحراف المعياري 0,780، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 5,038 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05،

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد ملامح ظاهرة الفساد المالي والاداري في مؤسسات التعليم العالي والمرتبطة بجانب البحث العلمي، من وجهة نظر أساتذة الكلية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

-تسجل مظاهر الفساد المالي والاداري انتشارا في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بخدمة المجتمع، حسب اراء أساتذة الكلية.

جدول رقم(18): اختبار T ومستوى المعنوية لقياس مظاهر الفساد المالي والاداري انتشارا في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بخدمة المجتمع، حسب اراء أساتذة الكلية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
الفرضية الثالثة	3,53	0,833	3,897	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول مظاهر الفساد المالي والاداري انتشارا في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بخدمة المجتمع، حسب اراء أساتذة الكلية، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,53 والانحراف المعياري 0,833، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 3,897 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: من تسجل مظاهر الفساد المالي والاداري انتشارا في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بخدمة المجتمع، حسب اراء أساتذة الكلية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

-تتبع مؤسسات التعليم العالي مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، من وجهة نظر الأساتذة.

جدول رقم (19): اختبار T ومستوى المعنوية لقياس مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تحد مؤسسات التعليم العالي من انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، من وجهة نظر الأساتذة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
الفرضية الرابعة	3,87	0,560	9,461	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تحد مؤسسات التعليم العالي من انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، من وجهة نظر الأساتذة ، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,87 والانحراف المعياري 0,560، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 9,461 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: تتبع مؤسسات التعليم العالي مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، من وجهة نظر الأساتذة.
اختبار الفرضية الرئيسية:

-تنتشر ظاهرة الفساد المالي والاداري بمؤسسات التعليم العالي رغم وجود محاولات للحد منها، من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
جدول رقم(20): اختبار T ومستوى المعنوية لقياس مدى انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري بمؤسسات التعليم العالي رغم وجود محاولات للحد منها، من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
الفرضية الرابعة	3,64	0,561	6,945	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول مدى انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري بمؤسسات التعليم العالي رغم وجود محاولات للحد منها، من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,64 والانحراف المعياري 0,561، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 6,945 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: تنتشر ظاهرة الفساد المالي والاداري بمؤسسات التعليم العالي رغم وجود محاولات للحد منها، من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل لدراسة وجهات نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، حول مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والإجراءات التي تتخذها لمكافحته، وتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المعلومات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي (أنواعها، مكوناتها، أهدافها، مظاهرها... إلخ).

وتم الإعتماد في الدراسة على الإستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات والقيام بتحليل وتفسير المعالجة الإحصائية للمعطيات المتعلقة بالدراسة وإختبار الفرضيات بالإعتماد على برنامج SPSS.

وتوصلنا من خلال هذا إلى أهم النتائج:

- بشكل عام إجراء مجتمع الدراسة بدون موافقة على عباؤات مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.
- أن مؤسسات التعليم العالي تتخذ إجراءات لمكافحة الفساد المالي والإداري.

الخاتمة

إستخلصنا من خلال دراستنا لموضوع واقع الفساد المالي والإداري من مؤسسات التعليم العالي، أن الفساد المالي والإداري من أخطر الآفات التي تترك المجتمع بمختلف مؤسساته كونه يهدد الأجهزة الإدارية في دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، إذ يعيق وتيرة التنمية للبلد، كما يصعب التحكم فيه لسرعة انتشاره، وتختلف مظاهره باختلاف البيئة التي يتواجد بها وتعدد أنواعه تبعاً لذلك، فيوجد الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي لارتباطه بالجانب العلمي والثقافي داخل منظومة علمية سامية.

وعليه فالفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي هو "سلوك منحرف ومخالف للأنظمة والقوانين النافذة في الوسط الجامعي والجهاز الإداري للجامعة وذلك لصالح أهداف شخصية أو جماعية مما يسبب عدم تحقيق الأهداف لتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية في الجامعة" وتظهر صور الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي في الجانب التعليمي والإداري كالتعيين في الوظائف الأكاديمية، وفي جانب البحث العلمي من خلال البعد عن النزاهة العلمية والثقافية وفي جانب خدمة المجتمع كإستغلال بعض الأساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة

ولمؤسسات التعليم العالي دور هام في الحد من هذه الظاهرة من خلال تنشأة كوادر مؤهلة وقادرة على دفع وتيرة التنمية والتنمية في جميع المجالات وخدمة المجتمع من خلال استحداث مناهج تدريسية وتضمينها بأخلاقيات المهنة والنزاهة.

ولقد استخلصنا مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر الفساد المالي والإداري من أصعب التحديات وأخطرها التي تواجهها دول العالم
- تعتبر مؤسسات التعليم العالي الركيزة الأساسية في التنمية من خلال تنشأة كوادر مؤهلة وقادرة على إصلاح المجتمع وبناءه

- للهيئة التدريسية دور كبير في توعية الأفراد من خلال غرس مجموعة من القيم الأخلاقية
- تعتبر الشفافية من السبل الوقائية الناجعة للحد من الفساد المالي والإداري
- للرقابة دور فعال في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري

ومن خلال دراستنا أيضاً توصلنا إلى صحة الفرضيات الموضوعية سابقاً:

- أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,51 والانحراف المعياري 0,701، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 4,454 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: تنتشر مظاهر الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري من وجهة نظر الفئة المستجوبة من الأساتذة.

- أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,64 والانحراف المعياري 0,780، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 5,038 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد ملامح ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي والمرتبطة بجانب البحث العلمي، من وجهة نظر أساتذة الكلية.

- أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,53 والانحراف المعياري 0,833، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 3,897 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: من تسجل مظاهر الفساد المالي والإداري انتشارا في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بخدمة المجتمع، حسب آراء أساتذة الكلية.
- أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,87 والانحراف المعياري 0,560، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 9,461 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: تتبع مؤسسات التعليم العالي مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، من وجهة نظر الأساتذة.
- أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,64 والانحراف المعياري 0,561، كما يبين الجدول حيث كانت قيمة T المحسوبة 6,945 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص على أنه: تنتشر ظاهرة الفساد المالي والإداري بمؤسسات التعليم العالي رغم وجود محاولات للحد منها، من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

التوصيات:

- إعداد دورات تكوينية أكاديمية حول أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي وتفعيل ميثاق الأخلاقيات، وذلك للتذكير والتأكيد على إحترام القيم والمبادئ النزيلة والعمل على الإلتزام بها
- تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في مجال تنظيم التأطير والرقابة.
- تأسيس قاعدة بيانات رقمية عن طريق اعتماد برامج الكترونية لإكتشاف حالات الإنتحال العلمي الأكاديمي
- التحسين والتوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية
- إعادة النظر بالمناهج التدريسية من خلال استحداث مواد دراسية ركائزها أخلاقيات المهنة
- ضرورة إرساء مبدأ الشفافية
- تشجيع المؤتمرات والندوات التي تنطرق إلى ظاهرة الفساد المالي والإداري وخطورتها وكيفية مكافحتها
- تفعيل دور أجهزة الرقابة والتدقيق.

آفاق الدراسة:

- إستراتيجيات مكافحة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.
- دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.
- آليات التصدي لمظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- إبراهيم توهامي، فريد كورتل، الفساد الإداري والمالي... المشكلة وسبل العلاج، الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، بالجزائر، ماي 2012.
- العياشي زرزار، الفساد وأخلاقيات العمل، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، سنة 2021.
- حمزة خضر الطائي، مازن ليلو راضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2015.
- سمير الثوكبي، المعجم الإداري، دار أسامة المشرق الثقافي، عمان، الأردن، سنة 2010.
- لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، إربد، الأردن، سنة 2009.
- محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، سنة 2012.
- محمود محمد المعايرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2011.

المذكرات:

- سمير عمري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة بوضياف، المسيلة، سنة 2017-2018.
- غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي-دراسة تحليلية لإتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014.
- فوكراش زوييدة، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة والفساد، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، قسم إدارة الأعمال في الرياضة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2020.
- مشنان بركة، دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل.م.د في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة- السنة الجامعية 2015-2016.
- همامة بن عمومة، دور إدارة رأس المال الفكري في تشجيع الإبداع على مستوى مؤسسات التعليم العالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، سنة 2016-2017.

قائمة المراجع:

المجلات:

- بوغراف حنان، قراءة في العلاقة بين الأخلاقيات وأهداف مؤسسات التعليم العالي، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة العدد الثامن، ج2، جوان 2017، ص 339-340.
- الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99-05 المادة 02 سنة 1999.
- خضر القرغولي، إسراء علاء، منظور للإرتقاء بدور الجامعة في مكافحة الفساد، مجلة العلوم القانونية، العدد 33، جامعة بغداد، سنة 2016
- رزين بن محمد رزين، الفساد العلمي الخطر الصامت، مجلة الرياض، العدد 17464، 17 أفريل 2016.
- صليحة كرش، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، سنة 2020.
- غرزولي إيمان، معوقات إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 19، جامعة سطيف 1، الجزائر 2019/12/31.

الملتقيات:

- أحمد عبد السلام مختار سليم، بعض جوانب الفساد الإداري في التعليم "دراسة تجريبية"، جامعة بيروت العربية
- سارة بنت صالح الخمشي، مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها، مركز أبحاث كلية الخدمة الاجتماعية - عمادة البحث العلمي - جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، المملكة العربية السعودية، 2016.
- سناء طوطح، أثر الفساد على مؤسسات التعليم العالي والوسائل الأكاديمية المقترحة للحد منه، ملتقى المبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد.
- سناء طوطح، دور الجامعات في مكافحة الفساد والحد منه.
- فاطمة حسن سالم خليفة، الإلتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية، كلية التربية، العدد 10، جامعة زاوية، سنة 2020.
- فضيل خان، شعيب محمد توفيق، الفساد الإداري والمالي "المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج"، الملتقى الدولي الخامس عشر حول الفساد وآليات مكافحته في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 13-14 أفريل 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

-Murtadha mohammed, ezzaddin hussaini, **reducing financial and administrative corruption through the ingredients of the internal control system**, research journal of finance and accounting, vol 10, no 16, 2019.

-Souad Ali omer burak, abdalla mohamed almabrouk alglandousi, **administrative @financial corruption in developing countries (case of study)**.

-Aqila kahtan bahia, **Financial and Administrative corruption and its impact on the iraqi economy**, international journal of research in managment & business studies, vol 6, issue 3, july-sept 2019.

..... قائمة المراجع:

المواقع الإلكترونية:

www.iasj.net >iasj>pdf.

www.alriyadh.com/1147371.

<https://www.rolacc.qa/wp-content/uploads/2019/06/Dr.-Sanaa.pdf>

www.maannnews.net/articles/963174.htm.

قائمة الملاحق



جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير



إستمارة

في إطار تحضير مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال , تحت عنوان : " واقع الفساد المالي و الإداري في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر اساتذة الكلية " تم إعداد هذه الإستمارة بهدف التعرف على " مظاهر الفساد الإداري و المالي في مؤسسات التعليم العالي و الإجراءات التي تتخذها لمكافحة من وجهة نظر اساتذة الكلية " _ دراسة حالة من كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة سكيكدة _ يرجى منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بكل دقة و تمعن وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي تتفق مع رأيكم كمساعدة منكم في نجاح هذه الدراسة. وشكرا لكم على منحنا البعض من وقتكم مع العلم أن إجاباتكم تبقى سرية ولغايات البحث العلمي فقط.

I. البيانات الشخصية :

1. الجنس :	ذكر	أنثى
2. السن :	أقل من 30 سنة	بين 30_40
	بين 40_50	بين 50_60
3. المؤهل العلمي :	ماجستير	دكتوراه
4. الرتبة الأكاديمية :	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر أ
	أستاذ مساعد أ	أستاذ محاضر ب
5. الخبرة المهنية :	من 1 إلى 5 سنوات	إلى 10 سنوات
	من 11 إلى 15 سنوات	من 16 فأكثر

II. مظاهر الفساد المالي و الإداري في مؤسسات التعليم العالي :

مظاهر الفساد المالي و الإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بالجانب التعليمي و الإداري					
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
01	إحتكار بعض أعضاء هيئة التدريس مقررات معينة و تدريسها كل فصل				
02	يتراجع الأساتذة الطموحين عن حياتهم المهنية بسبب المصالح الشخصية لرؤساء الأقسام				
03	في بعض الأحيان يتم إساءة إستخدام المعدات الخاصة بالمؤسسة من قبل الرؤساء و الموظفين				

قائمة الملاحق:

04	يغيب بعض المدرسين عن الفصول الدراسية في أغلب الأحيان ولا يعاقبون أبدا					
05	وجود أحزاب داخل القسم التعليمي مما يؤثر سلبا على إتخاذ بعض القرارات					
06	إجبار الطلاب على شراء مؤلفات أعضاء هيئة التدريس					
07	استغلال قيادات الأكاديمية للعاملين معهم لمصالحهم الشخصية					
08	عدم وجود آليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة					
09	عدم تغطية اغلب الأساتذة لجميع مفردات المقرر					
10	المجاملة في تقييم الأداء الوظيفي					
11	وجود محسوبية في إختيار أعضاء اللجان الدائمة					
مظاهر الفساد المالي و الإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بجانب البحث العلمي						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم					
02	ضعف الدقة و المحكومية في تحكيم الأبحاث					
03	عمل فرق بحثية في مشاريع مدعومة لا يعمل جميع أفرادها					
04	عدم وجود نزاهة في توزيع المشاريع البحثية					
05	ضعف الأمانة العلمية في التوثيق					
06	غالبا ما يميل الباحثون في تحليل نتائج البحوث الى آرائهم الشخصية					
07	إستغلال بعض المتعاقدين في عمل الأبحاث					
08	إستغلال الطلاب في البحث العلمي من قبل بعض الأساتذة					
09	هدر الأموال المخصصة للبحوث العلمية في أبحاث علمية وهمية					
10	عدم التعامل مع الباحثين في توفير المعلومات و الإحصاءات					
11	ضعف الدقة و الموضوعية في تحكيم الأبحاث					
مظاهر الفساد المالي و الإداري في مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بخدمة المجتمع						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

قائمة الملاحق:

بشدة						
					توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع	01
					الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية	02
					يتم حجب بعض المعلومات والمعارف التي تخدم المجتمع	03
					إستغلال تقديم برامج خدمة المجتمع في تحقيق المصالح الخاصة	04
					يضع بعض أعضاء هيئة التدريس القبلية أو المنطقية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع	05
					إساءة استخدام الممتلكات العامة	06
					إستغلال بعض الأساتذة مكانتهم في المجتمع في بث أفكار مضللة	07
					يؤثر بعض الأعضاء سلبا على الإنتماء و الولاء للوطن من خلال ما يقدمونه للمجتمع	08

الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لمكافحة الفساد المالي و الإداري

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	محاربة الفساد يحتاج إلى إستحداث و تحديث المناهج الدراسية					
02	تعد الشفافية أحد أهم الوسائل الممكنة للكشف عن الفساد					
03	يكن دور مؤسسات التعليم العالي لتشجيع قيم النزاهة و الإستقامة من خلال الطاقم التدريسي لمكافحة الفساد					
04	تعزيز أخلاقيات المهنة و التدقيق عامل مهم لمكافحة الفساد					
05	لأنظمة الرقابة دور فعال في القضاء على الفساد					
06	تبني نظام حوكمة المؤسسات الحل الأنسب لمواجهة الفساد بكل أشكاله					
07	الإكثار من المؤتمرات والندوات المتعلقة بإظهار الفساد يقلل من حدة الظاهرة					

قائمة الملاحق :

					دمج تعليم مكافحة الفساد بتعليم النزاهة للحد من الظاهرة	08
					مراقبة الإلتزام بالدوام الرسمي من قبل إدارة الكلية	09
					مراقبة سير العمل للتأكد من مطابقته للأنظمة واللوائح	10
					دورات متابعة تفتيشية للوقوف على مناطق القصور	11
					التدقيق المالي في المشاريع البحثية	12
					منع الظهور الإعلامي بصفة أكاديمية إلا بعد موافقة الجميع	13
					تطبيق أنظمة الرقابة على الغياب و التأخر و إصدار قرار الحسميات	14
					التحقيق مع عضو هيئة التدريس إذا أخل بواجباته	15
					تنمية وتقوية مفهوم الرقابة لدى جميع الموظفين	16